المحكمة الرقمية ودورها في تطوير منظومة التقاضي في النظام السعودي

إعداد

الباحث الأول

أ.د/ ميادة مصطفى المحروقي

أستاذ مشارك القانون الجنائي– كلية العدالة الجنائية

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية– الرياض

الباحث الثاني

الباحثة/ بيان فيصل آل رشيد

باحثة ماجستير الآداب في القانون الجنائي والعلوم الجنائية– كلية العدالة الجنائية

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية– الرياض

المستخلص

تشير تطبيق فكرة المحاكم الرقمية إلى العديد من الإيجابيات، ومع ذلك تثير العديد من إشكاليات تطبيقها، ولعل من بينها الخوف من عدم ضمان احترام ضمانات المحاكمة العادلة، وعدم اكتساب ثقة المتقاضين في استخدام تلك الأنظمة؛ لذلك تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ما التحديات التي تواجه تطبيق المحكمة الرقمية في المنظومة العدلية؟ وما تأثير ذلك على ثقة المتعاملين في أنظمتهم القضائية والإجراءات المتبعة في معالجة قضاياهم؟

وهدفت الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف من بينها:

١. التعرف على ماهية المحكمة الرقمية.
٢. الكشف عن المعوقات التي يمكن تعترض تطبيق المحاكم الرقمية.
٣. بيان أثر تطبيق المحكمة الرقمية على ضمانات المحاكمة العادلة.
٤. عرض آفاق تطبيق المحاكم الرقمية في الدول العربية والغربية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها تميز المحكمة الرقمية بمقومات عديدة منها: سرعة الإجراءات القضائية وإلغاء النظام الورقي واستبداله بالمعاملات الإلكترونية، والتخلص من مستودعات التخزين، تقليل التكاليف وتخفيف الضغط على القضاء، كما أنها تعزز الراحة للمتقاضين ومن ينوبهم. إضافة إلى وجود العديد من المعوقات التي تواجه المنظومات القضائية أثناء استخدام وسائل الاتصال الحديثة في بعض إجراءات المحاكمة الرقمية في أداء الشهود شهادتهم أو في التبليغات، كضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات، وتعرض الشبكات إلى معوقات التي ترتبط بها أجهزة الاتصال للقرصنة الإلكترونية، أو الفيروسات.

وتوصلت الدراسة لعدد من التوصيات منها: إن التطوير القانوني لنظم وقواعد البيانات الخاصة بالسلطة القضائية، باستخدام أحدث التقنيات البرمجية المعتمدة دولياً والقابلة للتطوير. كذلك الاهتمام بتطوير المحاكم الرقمية واستغلال الإمكانيات الكاملة التي توفرها، بهدف تحقيق عدالة سريعة وفعالة وتيسير التواصل بين

Abstract

The application of the concept of digital courts indicates several positives. However, its implementation poses challenges, including fears about ensuring respect for fair trial guarantees and gaining the trust of litigants in using such systems. Therefore, the study seeks to answer the following main question: What are the challenges facing the application of digital courts in the justice system?

Study objectives:

1. To understand the concept of digital courts and explain their characteristics.
2. To identify the obstacles that may hinder the implementation of digital courts.
3. To highlight the impact of implementing digital courts on fair trial guarantees.
4. To present the prospects of implementing digital courts in Arab and foreign countries.

Kay findings:

1. Digital courts have several merits, including expediting judicial procedures, replacing paper-based systems with electronic transactions, eliminating storage repositories, reducing costs, and alleviating pressure on the judiciary. Additionally, they enhance convenience for litigants and their representatives.
2. There are obstacles facing judicial systems during the use of modern communication tools in some digital court proceedings, such as challenges in witness testimony or notifications, like inadequate telecommunication infrastructure and networks being vulnerable to cyberattacks or viruses.

Kay recommendations:

1. Legal development of judicial authority systems and databases using internationally recognized and adaptable software technologies.
2. Focus on developing digital courts and utilizing their full potential to achieve swift and efficient justice and facilitate communication between individuals and judicial authorities.

مقدمة

أ) موضوع البحث:

إن أتمتة إجراءات ومخرجات التقاضي بشكل عام، تعد جزءاً من بنية استراتيجية رؤية المملكة ٢٠٣٠م، والتي اعتمدت ثلاثة محاور وهي المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح، وهذه المحاور تتكامل وتتّسق مع بعضها في سبيل تعظيم الاستفادة من مرتكزات هذه الرؤية. وبما يحقق الإلحاق بالتطور الهائل والإحراز المتقدم في عالم تطوير تكنولوجيا المعلومات، لاسيما وأن استخدامها يعطي انطباعاً بأنها ستكون محركاً للتغيير في المجتمع، والذي بدوره سيساهم في خلق مجتمعات أفضل، وأكثر استدامة وتنمية.

فيمر العالم اليوم بتغير تكنولوجي غير مسبوق في وتيرته ونطاقه وعمق تأثيره، خاصة مع إدراك الدول– لاسيما النظام السعودي– لأبعاد الثورة التكنولوجية التي تؤثر على ثقافة وأساليب التعامل بين الأفراد والمؤسسات وعلى رأسها مرفق القضاء. الأمر الذي جعل التحول من النظام التقليدي القائم على التعامل المباشر بين الأفراد والجهات القضائية تعاطياً مع متطلبات التكنولوجيا الرقمية. لما لذلك من إيجابيات تتمثل في تحقيق التواصل بين المتعاملين بطريقة تتسم بالسهولة والسرعة، بما يحقق مبدأ العدالة الناجزة، وضبط وحوكمة جميع عناصر المنظومة القضائية.

ولم تكن المملكة العربية السعودية بمنأى عن هذا التطور، حيث عُنيت وزارة العدل برعاية العديد من المبادرات التي تهدف إلى دعم وتفعيل منظومة العدالة الرقمية، وذلك من خلال ضمان دعم وتفعيل أعمال وزارة العدل بناءً على مخرجات محددة، لرسم خارطة طريق تنفيذ المشاريع التحولية، وكذلك تفعيل منظومة تطوير الأعمال بشكل مرن للخدمات العدلية الرقمية، عن طريق استضافة الخدمات العدلية في بيئة سحابية آمنة وبشكل موثوق ومحوكم، والتحول لربط شبكي بتقنيات متطورة وحديثة لضمان توفر الخدمات العدلية للمستفيدين على مدار الساعة، وبشكل كامل وبجودة وتقنية عالية بكافة مسارات العمل الرئيسية في وزارة العدل ومنها(ناجز – بوابة التكامل – الهوية الموحدة للداخلية –متطلبات أمن المعلومات –المراسلات وغيرها من الأنظمة التحولية)، والعمل على بناء منظومة لحوكمة ذاتية وآلية، لأعمال التطوير والخدمات السحابية؛ تحقيقاً للشفافية والعدالة الرقمية لكافة المتعاملين مع خدمات وزارة العدل.[١]

[١]) الموقع الرسمي لوزارة العدل السعودية، استرجاع بتاريخ ٤ أبريل ٢٠٢٤م:
https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/vision2030/Pages/Initiative.aspx

واستكمالاً لمنظومة التحول الرقمي، وانسجاماً مع مقتضيات أحكام نظام التعاملات الإلكترونية، تبنت وزارة العدل السعودية استراتيجية برنامج التحول الوطني لعام ٢٠٢٠م، بغية تعزيز قيم العدالة والشفافية، بالارتقاء بجودة الخدمات العدلية، وتحقيق العدالة الناجزة، واعتمدت دليلاً إجرائياً لخدمات التقاضي الإلكتروني. كضمانة قضائية بما يحقق أهداف هذا النظام المستحدث.[٢]

ومن هنا تكتسي الدراسة أهمية قصوى حول تحول الأنظمة العدلية، لأن تكون مؤتمتة؛ كون تطوير عمل القضاء أصبح ضرورة تقتضيها التطورات المتسارعة في كافة مناحي الحياة، والتي تتطلب تقديم الخدمات والمعلومات بشكل أسرع للمواطنين بعيداً عن الشكل التقليدي، ودراسة تأثير ذلك على القرارات القضائية، خاصة ما يتعلق بثقة المستفيدين في تحقيق قيم العدالة والانصاف.

ب) مشكلة الدراسة:

إن تحول المنظومة العدلية إلى أنظمة مؤتمتة على الرغم من أنها ترتب العديد من المزايا والإيجابيات، وسوف تكون محركاً للتغير في المجتمع، والذي بدوره سيساهم في خلق مجتمعات أفضل وأكثر استدامة وتنمية، إلا أنه سيظل هناك العديد من العقبات التي تواجه تطبيق فكرة المحكمة الرقمية مثلها كمثل أي نظام مستحدث، ولعل من بينها الخوف من عدم ضمان احترام ضمانات المحاكمة العادلة، وعدم اكتساب ثقة المتقاضين في استخدام تلك الأنظمة؛ لذلك تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: **ما التحديات التي تواجه تطبيق المحكمة الرقمية في المنظومة العدلية؟**

ج) تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

١. ماذا تعني المحكمة الرقمية وما أهم خصائصها؟
٢. ما أثر تطبيق المحكمة الرقمية على سير الدعوى الجنائية، وأكثر المعوقات التي تحول دون تطبيقها؟
٣. كيف سيؤثر تطبيق المحكمة الرقمية على تسريع عملية التقاضي؟
٤. ما أبرز التطبيقات العملية لفكرة المحكمة الرقمية في نظم العدالة المقارنة؟

د) أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

١. التعرف على مفهوم المحكمة الرقمية وتفسير خصائصها.
٢. الكشف عن المعوقات التي يمكن تعترض تطبيق المحاكم الرقمية.

---

٢) للاطلاع على الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني، يمكنكم زيارة الموقع الرسمي لوزارة العدل السعودية، استرجاع بتاريخ ١٥ أبريل ٢٠٢٤م. https://www.moj.gov.sa/Documents/ManualForRemoteLitigationV2.pdf

٣. بيان أثر تطبيق المحكمة الرقمية على ضمانات المحاكمة العادلة.
٤. عرض آفاق تطبيق المحاكم الرقمية في الدول العربية والأجنبية.

هـ) أهمية الدراسة:

تتجلي أهمية الموضوع لحداثته وجديته، فالدراسة ستقوم لمعالجة موضوعاً هاماً وحديثاً ذو خصوصية واضحة وبأهمية بالغة، حيث إن مفهوم المحكمة الرقمية حديث نسبياً وما زال التطبيق العلمي لهذا النمط في المحاكم بشكل عام والجزائية بشكل خاص في بداياته الأولى.

(أ) **الأهمية العلمية:** سنتطرق من خلاله لبيان ماهية المحكمة الرقمية، ودورها في التأثير على منظومة التقاضي، فضلاً عن بيان المعوقات التي قد تواجه تطبيق المحكمة الرقمية، وصولاً إلى عرض بعض التطبيقات القضائية الرقمية للمحاكم، وإثراء المعرفة لدى القارئين والباحثين وطلاب العلم المتخصصين بهذا المجال والمهتمين به، من خلال الخروج بنتائج وتوصيات ذات فائدة.

(ب) **الأهمية العملية**: تتمثل أهمية الدراسة في كون التحول الرقمي المعزز بتقنيات الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة، خطوة لصناعة قانون الغد واستشراف لمستقبل العدالة، فسوف يحاول البحث إبراز دور تطوير منظومة التقاضي، في تحسين كفاءة وجودة العمل القضائي. فضلاً عن التعرف بالمحكمة الرقمية وكيفية عملها كتكنولوجيا حديثة، وكيف سيؤثر ذلك في إدارة قوانين المستقبل، وتسريع وتيرة الفصل في القضايا، وتجنب التعقيدات الزمانية والمكانية، وتقليل اكتظاظ المحاكم بالقضايا، بما يساعد في رفع مستوى الوعي القانوني لكافة الأفراد في المملكة العربية السعودية، كونها خطوة متقدمة نحو زيادة إنتاجية المحاكم، ورفع كفاءتها

و) منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وكذلك المنهج المقارن الذي تطلبته طبيعة الدراسة في بعض جزئياتها؛ بغية الوصول إلى كل ما يتعلق بالمحكمة الرقمية وما تتضمنه من خصائص ومميزات، والاطلاع على التشريعات القانونية المنظمة لإجراءات التقاضي عن بعد، من خلال تسليط الضوء على ما توصلت إلية الدول الأخرى في تطبيق المحاكم الرقمية.

ي) تقسيم الدراسة:

المبحث الأول: ماهية المحكمة الرقمية.

المطلب الأول: المحكمة الرقمية وآلية التقاضي أمامها

المطلب الثاني: خصائص المحكمة الرقمية

المبحث الثاني: المعوقات التي تواجه المحكمة الرقمية وآفاق تطبيقها.

المطلب الأول: معوقات تطبيق المحكمة الرقمية

المطلب الثاني: آفاق تطبيق المحاكم الرقمية في الدول العربية والغربية.

المبحث الأول

ماهية المحكمة الرقمية

- **تمهيد وتقسيم:**

نتيجة ثورة المعلوماتية نشأت تطبيقات عديدة أثرت في مختلف جوانب الحياة، مثل الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، ومع هذا التطور الهائل، أصبحت العديد من المصطلحات والمفاهيم والوثائق التقليدية قديمة وغير متجاوبة مع متطلبات العصر الرقمي، مما أثار الحاجة إلى إيجاد حلول تقنية تسهل إجراءات التقاضي وتواكب التطورات التكنولوجية، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء المحكمة الرقمية، التي تعتبر واحدة من أبرز تطبيقات التقنية الحديثة في المجال القانوني، وتهدف إلى تحقيق العدالة الإجرائية وتيسير الإجراءات التقاضي في عصر الرقمنة.[٣]

ويعد مصطلح الرقمية شائع الاستخدام في الوقت الحاضر، حيث يُشير مصطلح الثورة الرقمية إلى التقدم الهائل الذي شهدته التكنولوجيا مؤخراً. وهو ما اعتمدته العديد من الدول، للانتقال من النظام التقليدي إلى نظام مؤتمت، يعتمد بشكل كامل على التكنولوجيا في جميع المجالات والأنشطة السياسية والإدارية، والمجال التشريعي والقضائي.[٤] ومن هنا تعد المحكمة الرقمية الإلكترونية مصطلحاً نسبياً حديثًا يتعين أن نحدد مفهومه أولًا، ثم نبين خصائصه التي تحقق تطبيق نطام المحكمة الرقمية والدور الذي يمكن أن تقوم به في تحقيق العدالة الإجرائية، وتيسير إجراءات التقاضي وتطوير المنظومة القضائي. وعليه سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول

المحكمة الرقمية وآلية التقاضي أمامها

تمهيد:

---

[٣]) أحمد عبد الباسط نصر، **"التقاضي في المحاكم الالكترونية ونظم تطوير العدالة الرقمية"**، مؤسسة الموفرة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٢٣م، ص ١٣٣.

[٤]) محمد فوزي وأحمد البغدادي، **"القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية"**، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، ع ١. ج ٢. ٢٠٢٢م، ص١٤١.

تعتبر المحاكم الرقمية واحدة من التطبيقات البارزة لثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث تجسد فكرة التقاضي الإلكتروني أو التقاضي عن بُعد الذي اتجهت إليه العديد من الدول. وفي هذا السياق، تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين أساسيين، حيث سيتناول الأول: تعريف المحكمة الرقمية، ويجسد الفرع الثاني: آلية التقاضي من خلال المحكمة الرقمية.

الفرع الأول

تعريف المحكمة الرقمية (Digital Court)

يعد مصطلح المحكمة الرقمية مصطلحاً حديثاً بأسلوب مستحدث من خلال دراسات وتطبيق الدول المتقدمة التي استخدمت التكنولوجيا الحديثة في تطوير وتسهيل الإجراءات القضائية بغية تحقيق العدالة الناجزة. وقد اختلف الفقهاء في تسمية المحاكم الرقمية، فالبعض أطلق عليها "التقاضي الإلكتروني"[٥]، والبعض الآخر أطلق مصطلح "التقاضي عن بعد"[٦]، وأطلق عليها جانب ثالث مصطلح" المحكمة الإلكترونية"[٧].

حيث عرف البعض المحكمة الرقمية بأنها أحد تطبيقات الإلكترونية للصورة الرقمية، وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في التقاضي عن بعد، حيث يتم نقل ملف الدعوى إلى المحكمة باستخدام إحدى الوسائل الرقمية مثل البريد الإلكتروني، وتتم العملية من خلال فحص الملف بواسطة موظف مختص ويُصدر قرار بقبوله أو رفضه، ويتم إرسال الإشعار بالقرار إلى المتقاضي لإبلاغه.[٨]

وثمة رأي آخر عرّف المحكمة الرقمية بأنها "حيز إلكتروني معلوماتي يعكس الحيز الإلكتروني للمحكمة والوحدات القضائية والإدارية التابعة لها، حيث تباشر عملها من خلاله عن طريق مجموعة من القضاة للنظر في الدعوى والفصل فيها بموجب التشريعات المخولة لهم بذلك في مباشرة الإجراءات القضائية بالاعتماد على الوسائل الإلكترونية الحديثة وتدوين إجراءات المحاكمة من خلالها، والذي يعرف بنظام برمجة الدعوى الإلكترونية أو الدعوى المحوسبة".[٩]

وعرفها آخر بأنها سلطة تتألف من مجموعة من القضاة ذوي الاختصاص، يقومون بمراجعة الدعاوى وتنفيذ الإجراءات القضائية باستخدام وسائل إلكترونية التي تميز المحاكم بأنها جزء من نظام قضائي

---

[٥] محفوظ عبد القادر، **التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة**، (المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مج١٢، ع٠٣، ٢٠٢١م) ص٩٨٩-٩٦٧.
[٦] إيمان محمد عبد الله القثامي، **التقاضي عن بعد «دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي»**، (جامعة نجران، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤٤١هـ) ص٩٦٤.
[٧] صفاء أوتاني، **المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)** (جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج ٢٨ ع١، ٢٠١٢م).
[٨] أمير فرج يوسف، **المحاكم الإلكترونية المعلوماتية والتقاضي الإلكتروني"**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٤م، ص٣١.
[٩] أمير فرج يوسف، **المرجع السابق**، ص٢٧.

معلوماتي متكامل يشمل الأطراف والوسائل اللازمة، ويعتمد على تطبيق تقنيات المعلومات المرتبطة بشبكة الإنترنت وبرامج الحاسوب الإلكترونية التي تدعم هذه الأنظمة وتهدف هذه النظم إلى تسريع الفصل في الدعاوى وتيسير الوصول إلى العدالة للمتقاضين ومحاميهم.[١٠]

ويُعرف التقاضي الإلكتروني أو التقاضي عن بُعد، وفقًا لبعض التفسيرات الفقهية بأنه عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيًا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، حيث يتم فحص هذه المستندات من قِبل الموظف المختص، ويُصدر قرار بشأنها بالقبول أو الرفض، ثم يُرسل إشعار إلى المتقاضي لإبلاغه بالإجراءات التي تم اتخاذها بشأن هذه المستندات.[١١]

وعرف أيضاً التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية فقد عرفّه البعض تعريفًا مختصراً وواضحًا وشاملًا بأنه نظام قضائي جديد يتيح تطبيق كافة إجراءات التقاضي من خلال المحكمة الرقمية، وذلك باستخدام الحواسيب المتصلة بشبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني، بهدف سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل إجراءاتها على المتقاضين وبالإضافة إلى تنفيذ الأحكام الكترونيًا.[١٢]

ومن خلال تلك المفاهيم يتضح لنا عدة أمور[١٣]:

١. أن فكرة المحكمة الرقمية تقتضي أساساً تحويل عملية تشغيل كل محكمة إلى نظام محوسب، وربط هذه المحاكم ببعضها لتنفيذ أعمالها عبر الوسائل الإلكترونية، ويتم ذلك من خلال إنشاء قواعد بيانات تحل محل الوثائق والملفات الورقية؛ مما يسهل الوصول إلى المعلومات واسترجاعها بسرعة، والربط بينها بشكل فعال.
٢. التقاضي عن بعد يتم بناء على طلب، هذا الطلب يمكن أن يقدمه المتقاضي أو المحامي أو المجني عليه أو الشاهد، يعبر به عن رغبته في محاكمة رقمية، ويتم فحص المستندات والتأكد من المعلومات ثم يتم تقرير قبول هذا الطلب أو رفضه.
٣. يتم تدوين تلك الإجراءات إلكترونياً عبر وسائط حاسوبية، ويمكن تفريغها إلى محررات ورقية.[١٤]

---

[١٠] حازم محمد الشرعة، **"التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠م، ص ٥٧.
[١١] أحمد عزت أنور، **"المحكمة الإلكترونية وأثرها في تحقيق العدالة الإجرائية"**، جامعة عين شمس: مركز بحوث الشرق الأوسط، ع ٩٠، ٢٠٢٣م، ص ١٠.
[١٢] هادي الكعبي، ونصيف الكرعاوي، **"مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته"**، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، ع١، ٢٠١٦م، ص ٢٨٣- ٢٨٤.
[١٣] أحمد عبد الباسط نصر، **"التقاضي في المحاكم الالكترونية ونظم تطوير العدالة الرقمية"**، ص١٤٠.
[١٤] EL-MAHROUKI, MAYADA MOUSTAFA. **"REMOTE CONDUCT OF CRIMINAL PROCEEDINGS BY MEANS OF AUDIO-VISUAL COMMUNICATION AND THE GUARANTEES OF FAIR TRIAL."** Russian Law Journal, Vol. 11 No. 3 (2023). https://www.russianlawjournal.org/index.php/journal/article/view/997

الفرع الثاني

آلية التقاضي باستخدام تقنيات المحكمة الرقمية

تقتضي آليات تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني إعداد بنية تحتية مناسبة، وذلك من خلال توفير الأجهزة، والمعدات الإلكترونية، والوسائل، والشبكات اللازمة. كما يلزم أن تكون منظومة المحكمة الرقمية مصممة بمعايير عالية تضمن الحماية التقنية، والوقاية من التعطيل والإتلاف والاختراق، ولا يتأتى ذلك إلا بتنفيذ التدابير الأمنية الملائمة لضمان فعالية وأمان نظام التقاضي الإلكتروني في المحكمة الرقمية. وفيما يلي سوف نقوم بعرض أهم مكونات البنية التحتية الإلكترونية الضرورية في المحاكم الرقمية، والإجراءات الواجب اتخاذها لتأمين المنظومة الإلكترونية.[١٥]

أولًا: الوسائل الإلكترونية:

إن استخدام القضاء عبر الوسائل الإلكترونية مصطلح حديث النشأة ويختلف التعريف باختلاف دور وطبيعة الوسائل المستخدمة في النشاط القضائي، ويكمن جوهر الاختلاف في دور الوسائل الإلكترونية، سواء الدور المعاون أو الاعتماد على تلك الوسائل باعتبارها قاضياً في المسائل التي يجوز فيها ذلك.[١٦]

ويقصد بالوسائل الإلكترونية استخدام مجموعة من الأجهزة الحاسوبية وملحقاتها، بالإضافة إلى برمجيات خاصة مصممة لأجهزة الحاسوب، حيث يتم ربط جميع الأقسام ووحدات المحكمة وقاعاتها بعضها ببعض عبر خط اتصال مخصص، ويُقيّد هذا النظام الداخلي جميع العاملين في المحكمة من التواصل وتبادل المستندات وملفات الدعاوى دون الحاجة إلى الحضور الشخصي، وبذلك يُمكن للمحكمة تقديم خدماتها بفعالية أكبر دون الحاجة إلى إرسال موظفين لاستلام أو تسليم الملفات والوثائق والمخاطبات كما هو معمول به في المحاكم التقليدية.[١٧]

وتلعب الوسائل الإلكترونية الدور المعاون في مساعدة القضاء، كونها تهدف إلى تسهيل إجراءات التقاضي وجعلها أكثر كفاءة وفعالية. كما يمكن استخدامها في مختلف مراحل التقاضي بدءاً من تقديم الدعوى إلى إصدار الحكم. وتخضع هذه الوسائل لحماية تشريعية تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات، مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية،[١٨] فلا يمكن للمحكمة الرقمية أن تُوجد إلا بوجود أجهزة حاسوب آلي متطورة تتوافق مع الأحدث تقنية، إذ لا يمكن تصور تحرير صحف

---

[١٥]) أحمد عبد الباسط نصر، **"التقاضي في المحاكم الالكترونية ونظم تطوير العدالة الرقمية"**، مرجع سابق، ص١٧٤.

[١٦]) حسين خليل ويوسف عواض، **"التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية بين النظرية والتطبيق"**، دار الفكر والقانون، المنصورة، ٢٠٢٠م، ص ٢١-٢٢.

[١٧]) محمد علي سويلم، **"التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية في المواد الجنائية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠م، ص ٧٠.

[١٨]) حسين خليل ويوسف عواض، **"التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية بين النظرية والتطبيق"، مرجع سابق**، ص٢٢.

الدعاوى وإيداعها أو تبادل الأوراق القضائية بين وكلاء الخصوم وهيئة المحكمة إلكترونياً دون وجود وسائل إلكترونية متطورة.[١٩].

ثانياً: السجلات الالكترونية:

يعتبر السجل الإلكتروني صورة من صور المحررات بصوره عامة، كما يندرج ضمن المفهوم اللغوي لكلمة محرر والمشتقة من التحرير ويعني تنقية الشيء من كل شائبة.[٢٠] وعرفت المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس (ISO) المحرر الإلكتروني بأنه "مجموعة من المعلومات والبيانات المدونة على دعامة مادية بشكل دائم بحيث يسهل قراءتها مباشرة عن طريق الإنسان، أو باستخدام آلة مخصصة لذلك". وقد عرف نظام التعاملات الإلكترونية في المادة الأولى السجل الإلكتروني بأنه "البيانات التي تنشأ أو ترسل أو تبث أو تحفظ بوسيلة إلكترونية، وتكون قابلة للاسترجاع أو الحصول عليها بشكل يمكن فهمها".[٢١] ولعل هذا ما يميز السجلات الإلكترونية لقدرتها على الاحتفاظ بالبيانات المخزنة لفترات طويلة تسمح بالرجوع إليها في أي وقت يتطلب الحاجة إليها.

ويلاحظ أن ذلك يتطلب إنشاء قواعد أمنية من شأنها أن تحافظ على سرية المعلومات والبيانات الموجودة لدى القاضي وكذلك معاونيه، وعدم إمكانية التلاعب في تلك البيانات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال البرامج التي لا تتيح الدخول إلى الشبكة إلا للمستخدمين لها فقط، منعًا لأي حذف أو إضافة يمكن أن تؤثر على سير العمل أو فقد الثقة في التعامل من خلال الأجهزة الإلكترونية،[٢٢] وهذا ما يستدعي أن يتم إنشاء سجل إلكتروني لكل محكمة يحتوي على قاعدة بيانات لكل دعاوى التي تختص بها كل محكمة، وتشتمل كل قاعدة على محاضر دعاوى إلكترونية يتم من خلالها تسجيل وتدوين إجراءات المحاكمة بطريقة آلية وعرضها على القاضي في الموعد المحدد لذلك.[٢٣]

ثالثًا: موقع المحكمة الرقمية أو الدائرة على شبكة الانترنت:

كي تعمل المحكمة الرقمية بشكل إلكتروني، يلزم تصميم موقع على شبكة الانترنت ضمن البوابة الإلكترونية للمنظومات القضائية، ويعد بمثابة عنوان إلكتروني للمحكمة[٢٤]، يستطيع من خلاله تنفيذ عدة خدمات للمستفيدين، والتي منها: الحصول على المعلومات، والاطلاع على الدعاوى أو تسجيلها،

---

[١٩]) أحمد عبد الباسط نصر، **مرجع سابق**، ص ١٧٤ - ١٧٥

[٢٠]) جدعان نايف عبد الله الشمري، **"الاثبات بالسجلات الإلكترونية في القضايا الحقوقية في القانون الأردني والنظام السعودي"**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠١٢م، ص ٧.

[٢١]) **نظام التعاملات الإلكترونية السعودي** الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/١٨) بتأريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ .

[٢٢]) حسين خليل ويوسف عواض، **مرجع سابق**، ص٨٤.

[٢٣]) صفاء أوتاني، **المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)**، مرجع سابق، ص١٧٦.

[٢٤]) محمد علي سويلم، **مرجع سابق**، ٧٢.

والحصول على المعلومات الخاصة بها؛ لتسهيل إنجاز الإجراءات إلكترونياً كمباشرة الدعاوى، والاستعلام عنها وتسليم المذكرات واللوائح والمرافعات، دون الحاجة للحضور الشخصي بالإضافة إلى دفع الرسوم بشكل إلكتروني من خلال وسائل الدفع الإلكترونية المتاح الاستفادة منها، مثل السداد الإلكتروني عبر بطاقات الائتمان، أو بواسطة النقود الرقمية وغيرها.[٢٥]

كما تعتبر البوابة الالكترونية أمراً ضرورياً لضمان تفعيل نظام التقاضي الإلكتروني في المحكمة الرقمية؛ كونه سيكون مدخلاً موحّداً لتسهيل عملية الوصول إلى المعلومات والبيانات المدونة، وتعزيز تفاعل المواطنين مع الحكومة الإلكترونية، ويستلزم ذلك ما يلي: [٢٦]

١. توفير أدوات البحث، حيث يُمكن للمستخدمين البحث عن الخدمات التي يحتاجون إليها باستخدام الكلمات الرئيسية.
٢. تقديم خدمة التسجيل الموحد، والذي يتطلب في بعض الأحيان التحقق من هوية المواطن لضمان استحقاقه للاستفادة من الخدمة الإلكترونية، خاصة وأن هذه الخدمات عادة ما تُنفذ في وزارات وإدارات مختلفة.
٣. توفير وسائل الوصول إلى المعلومات إلكترونياً، مما يسهل على المستخدمين الحصول على المعلومات بسهولة، كما تُمكّن من تبسيط الإجراءات وتسريع الفصل في القضايا وإدارة الجلسات عن بُعد، وذلك من خلال استخدام أنظمة الاجتماعات المرئية والمرافعات.

وهذا ما جرى العمل عليه في إجراءات التقاضي الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، بإصدار أول نظام إلكتروني بالمحاكم، وتسميته بـــ "النظام الشامل"[٢٧]، حيث أطلق وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء، أول نظام إلكتروني يهدف إلى توظيف التحول الرقمي في بناء المنظومات القضائية السعودية "ناجز للمحاكم" [٢٨].

خلاصة ما تقدم، فمع ظهور الثورة المعلوماتية الحديثة، بات ضرورياً تنظيم القضاء وفق إيقاع العصر الذي يلبي حاجة السرعة والإنجاز والدقة؛ بسبب التطور التقني في وسائل الاتصال الحديثة،

---

٢٥) نادية جمال عبد الرحيم أبوطالب، **"إجراءات المحكمة الإلكترونية ومدى قانونية تطبيقها في الأردن"**، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، ٢٠١٨م، ص ١٣.
٢٦) حسين خليل ويوسف عواض، **مرجع سابق**، ص٨٤.
٢٧) الموقع **المنصة الوطنية الموحدة**، استرجاع بتاريخ ٢٣ إبريل ٢٠٢٤م،
https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/content/news/newsDetails/13102010%201/!ut/p/z1/jZDLCsIwEEV_xR-Q3EnT6ra2voI1lj6s2Ug21oJWEVH8e0MRQcXq7AbOucxcplnBdG0uVWnO1aE2O7uvtLeWi74gH6T6iIeIg5BmDk8B5bFlA8xpiAkJUhB8hDgM_bmbkqTcY_of_wkoxx1YIOopP8kJcP_z8WV8_PITc2LyF2Rb4KcoiEqmj-a87Vb15sAKcggchA7ZK_RrhhpLYTMo467MgUA8gLai3hI-m2iAlleP-ywrrjcH1bS8A7RBdKQ!/dz/d5/L2dBISEvZ0FBIS9nQSEh
٢٨) عادل بن علي الأحمري، **"التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة"**، المجلة العربية للنشر العلمي، ع٦٣، ٢٠٢٤م، ص٣٠٢.

والحاجة الملحة لوجود محاكم رقمية تفرضه طبيعة هذا التطور وسرعته وتفرعه في كل المجالات، ولأن المحاكم تمثل الجزء الحيوي من العملية القضائية فإن تطوير تقنياتها أمر لابد منه، بل البحث في إنشاء المحاكم ذات التقنية الحديثة، أو إلحاق النظام الإلكتروني بها.

المطلب الثاني

خصائص المحكمة الرقمية وضمان الحماية التقنية

تمهيد:

يتميز نظام التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية بمجموعة من الخصائص، تجعله يختلف عن التقاضي بالطرق التقليدية ومواكباً للتطور في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات، التي أحدثت نقله نوعية في مجالات الحياة المعاصرة. حيث يتميز بسرعة وسهولة الاتصالات وإمكانية ارسال الوثائق والمستندات بين الأطراف المتعددة، مما يؤدي إلى توفير الجهد والوقت والتكلفة. ويعتمد التقاضي عبر الوسائل الالكترونية وبشكل أساسي على شبكات الاتصالات والمعلومات والتي من أهمها الانترنت.[٢٩]

ونظراً للطبيعة السرية والخاصة للمحاكم بشكل عام، يجب توفير أنظمة أمان وحماية لمواقعها؛ لمنع الاختراق أو التدمير أو التلاعب بالمحتوى من خلال تطبيق التحديثات المستمرة للموقع، واستخدام برامج مكافحة الفيروسات، بالإضافة إلى وجود خادم مخصص لتجنب حدوث أي عمليات قد تؤثر على سلامة الموقع.[٣٠] و قد لعب النظام السعودي دوراً فعالًا مهمّاً في التقنيات وتيسير الإجراءات أمام القضاء؛ وتمكنت المملكة العربية السعودية من الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة لتحقيق العدالة الفعالة والسريعة خاصة فيما يتعلق بعمليات تسجيل الدعاوى وتقديم المستندات الرسمية، إلى جانب إمكانية سداد الرسوم القضائية بشكل إلكتروني، علاوة على إرسال الإعلانات والإخطارات القضائية للخصوم بشكل إلكتروني.[٣١] وهو ما سنناقشه من خلال الفروع التالية:

---

[٢٩]) حمزة فوزي عبد الرحيم حوامدة، **"المشكلات العملية للمحكمة الإلكترونية في الدعاوي الجزائية** (رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ٢٠٢٢م) ص ٨ وما بعدها.

[٣٠]) نادية جمال عبد الرحيم أبوطالب، **"إجراءات المحكمة الإلكترونية ومدى قانونية تطبيقها في الأردن"**، مرجع سابق، ص٢١.

[٣١]) إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي، **"التقاضي عن بعد «دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي»**، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة نجران، ١٤٤١هـ، ص١٠٣٩.

الفرع الأول

خصائص المحكمة الرقمية

لا شك أن المحكمة الرقمية لها خصائص تميزها عن المحاكم التقليدية، إذا تمت بشكل تكنولوجي محكم ومقنن، ويعد من بين أهم المزايا الرئيسية التي تختص بها المحكمة الرقمية، وهي[٣٢]:

أولًا: انعدام الوثائق الورقية واستبدالها بالوثائق الإلكترونية، واستخدام المراسلات بين طرفي التقاضي التي تتم الكترونيًا، دون استخدام وثائق ورقية وهذا الغرض المراد تحقيقه من التقاضي عبر الانترنت.

ثانيًا: السرعة والدقة للمتقاضين والمحامين وأصحاب المصلحة، إذ أن التعامل إلكترونيًا أفضل، فهي لا تفرق بين متقاضيين ولا تتلقي الرشوة، بل ستكون أداة للقضاء على الفساد. كما أن تطبيق المحكمة الرقمية تختصر من المراجعات غير الضرورية للمحاكم، إذ يستطيع المتقاضين الاطلاع على ملف الدعوى من خلال موقع المحكمة.

ثالثًا: توفير الوقت والجهد للقضاة، حيث تقلل من نشاط القضاة وجهودهم التي يضطرون لتكبدها بشكل كبير في تهدئة الخصوم، وتوجيههم بطلبات المحكمة من خلال قبول لوائح الدعاوى عبر البريد الإلكتروني وتبادلها بين الخصوم تحت إشراف قضائي، مما يُسهل للمحكمة جمع معلومات الدعوى ودراستها بدقة.

رابعًا: تحسين شروط العمل بالنسبة إلى الجهاز الإداري القضائي، إذ تساهم عملية التقاضي عبر شبكة الانترنت بشكل فعال في إتمام إجراءاتها بين الطرفين على وجه السرعة والدقة، بما يحقق رفع مستوى الأمان وكشف أي تغير أو تزوير في المستندات.

خامسًا: تقليل تكلفة التقاضي؛ إذ يجب أن يُفهم أن وجود نظام قضائي تابع للدولة وهي التي تتحمل نفقاته، لا يعني غياب الكلفة المالية على الخصوم خلال إجراءات المحاكمة التي قد يكون من صعوبة التواجد في للبلد المقام فيها الدعوى، أو قد يتطلب الاستعانة بمكاتب المحاماة في بعض الحالات ما يزيد من التكلفة المالية عليهم.[٣٣]

---

[٣٢]) رباب محمود عامر، "**التقاضي في المحكمة الإلكترونية** "، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإسلامية، جامعة الكوفة، مج١٣، ع٢٥، ٢٠١٩م، ص ٤٠٤ وما بعدها.

[٣٣]) أحمد عزت أنور، "**المحكمة الإلكترونية وأثرها في تحقيق العدالة الإجرائية**"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، ع٩٠، ٢٠٢٣م، ص١٦.

سادساً: يساعد نظام المحكمة الرقمية على التخلص من الأرشيف القضائي الورقي الضخم، واستبداله بأرشفة إلكترونية بسيطة باستخدام أقراص مدمجة تتسع للمعلومات جميعًا ولا تشغل إلا حيزًا مكانيًا بسيطًا بدلًا من المستودعات الضخمة التي تشغل أماكن واسعة وعمل نسخ احتياطية منه.[٣٤]

سابعًا: إثبات إجراءات التقاضي رقمياً وتخزينها فهذه القواعد التي تحكم استخدام الوسائل الرقمية في إنشاء رسالة البيانات والتوقيع الإلكتروني أو السجل الإلكتروني، ويتم إثباته عبر التوقيع الإلكتروني والمستند الإلكتروني، هذا الأخير يعتبر هو المرجع للوقوف على الالتزامات القانونية وما اتفق عليه الطرفان، والتوقيع الإلكتروني هو الذي يضفي عليه حجية هذا المستند.[٣٥]

ثامنًا: تحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور والمتقاضين في النظام القضائي وهو ما يعد يعتبر أمراً حيوياً، خاصة مع استخدام التطبيقات الرقمية في إدارة المحاكم؛ فهذه التطبيقات تعزز من كفاءة وإنتاجية الموظفين والعاملين في المحاكم، مما ينعكس إيجاباً على أدائهم ويسهم في تحسين خدمات المحكمة بشكل عام، وتعزز فعالية إدارة المحكمة وكفاءتها، وتسهم في توفير معلومات دقيقة تخدم الإدارة وكوادرها ومراجعيها.[٣٦]

تاسعًا: استخدام الدفع الإلكترونية لدفع رسوم ومصاريف المستحقة للمعاملات من دعاوى وشكاوى، وحلت وسائل الدفع الإلكترونية في التقاضي الإلكتروني محل النقود الورقية كأسلوب مبتكر لسداد المدفوعات في هذه المعاملات.

عاشراً: تحسين جودة البيانات من حيث تحديثها وتأمينها ونسخها احتياطياً وسهولة تتبعها، فضلاً عن توفير إحصائيات موثقة ومجمعة ومرتبة لحالات القضايا المعروضة على المحاكم.

والبين من مجمل تلك المزايا، أن تفعيل وتطوير المحكمة الرقمية يهدف إلى حل كثير من الإشكاليات الإدارية، كما يمّكن المحامي أو المتقاضي رفع العديد من الدعاوى أمام محاكم مختلفة، دون أن يتطلب حضوره شخصيًا كما في المحاكم التقليدية، كما يستطيع إرفاق جميع المستندات والمتطلبات من الدعاوى بضغطة واحدة وأمام أي محكمة، ابتدائية أو استئناف أو الطعن بالنقض.[٣٧] وعلى ذلك فإن وجود محاكم رقمية يكتسب أهمية، كونها تلبي احتياجات الناس وتوفر لهم الثقة والطمأنينة في التعامل القضائي، كما أنها تعتبر هذه المحاكم بمثابة منصة تتيح الوصول السريع والمرن للعدالة، مما يسهل على

---

٣٤) أحمد عبد الباسط نصر، **"التقاضي في المحاكم الالكترونية ونظم تطوير العدالة الرقمية"**، مرجع سابق، ص١٥١.
٣٥) جاد الله الإدريسي، **التقاضي الرقمي والمحاكمة الافتراضية** (مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، المغرب، ٢٠٢٢م) ص٤٢٧.
٣٦) نادية جمال عبد الرحيم أبوطالب، **مرجع سابق**، ص٢٢.
٣٧) محمد علي سويلم، **"التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية في المواد الجنائية"**، مرجع سابق، ص٧٩.

الأفراد الوصول إلى الحقوق والحلول بطريقة فعالة ومناسبة لظروفهم الخاصة. مع توافر عدد من الضمانات التي يمكن أن تحقق ذلك.

الفرع الثاني
الضمانات التقنية بحماية المحاكم الرقمية

يتيح نظام المحكمة الرقمية للمتقاضين إقامة دعواهم وتقديم أدلتهم وأوجه دفوعهم وحضور جلسات المحاكمة؛ بهدف الحصول على حكم قضائي يلبي لطلباتهم ويحمي حقوقهم، وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية التي تكون جزءاً من نظام تقني يمكن القضاة بالتواصل مع المتقاضين دون الحاجة إلى وجودهم شخصيًا، ومن ثم مباشرة إجراءات التقاضي الرقمية شفافية وسرعة في الوصول إلى المعلومات، وبناء على ذلك، تم تجهيز المحاكم وقاعاتها والأقسام الإدارية والتنفيذية التي تتخذ طابعًا تقنياً يُمكن للقضاة والخصوم من متابعة دعواهم وتسجيل الطلبات والحضور وأتاحه الاتصال بموظفي وقضاة المحاكم اتصالا إلكترونياً دون الحاجة للحضور الشخصي وإعلان أوراق المرافقات.[٣٨]

وتعتمد المحكمة الرقمية على حسابات مرتبطة ببعضها عن طريق شبكات داخلية، وجميعها مرتبطة بالشبكة العنكبوتية عن طريق وسائل الاتصال الحديثة، ومن خلال هذه الشبكات يجري تداول بيانات المحكمة ومعلوماتها وهي على درجة كبيرة من الخصوصية والسرية، لذلك ينبغي أن تتضمن المنظومة التقنية للمحكمة الرقمية توفير الضمانات التي تمكن من مواجهة الخروقات التي يمكن أن تقتحم آلية عمل المحكمة.[٣٩] وتتمثل أهم الضمانات التقنية لحماية نظام المحكمة الرقمية فيما يلي:

أولًا: تشفير معلومات المحكمة الرقمية على الإنترنت:

يعرف التشفير بأنه عملية تحويل الكلمات المكتوبة إلى صور رقمية أو أرقام؛ لا يستطيع الغير التعرف على مضمونها. كما أنها تدبير احترازي لضمان عدم تسرب المعلومات والبيانات المخزنة إلكترونياً، وتعمل على الحيلولة دون الولوج غير المشروع للآخرين في المبادلات والاتصالات التي تتم بين المحكمة الرقمية وأطراف الدعوى القضائية؛ فهي لا تمّكن إلا المُستقبِل للبيانات من فك الشفرة؛ كون لدية القدرة على استعادة الرسالة في صورتها الأصلية ومحتوياتها قبل التشفير، من خلال عملية "الحل" وهي عملية عكسية لعملية التشفير.[٤٠] كما يعد أسلوب التشفير من أقدم العلوم التقنية، واستخدمه الإنسان

---

[٣٨]) أشرف جودة محمد محمود، **"المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي"**، مرجع سابق، ص٩٣ وما بعدها.
[٣٩]) خشاب بدرة، **"التقاضي الإلكتروني"**، رسالة ماجستير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، ٢٠٢٢م، ص ٢٩.
[٤٠]) أشرف جودة محمد محمود، **مرجع السابق**، ص ٨٩ وما بعدها.

للأغراض العسكرية قديماً، واعُتبر بأنه أحد الوسائل المناسبة لتحقيق تأمين وضمان المعاملات الإلكترونية وهو نوعان[٤١]:

النظام الأول: ويسمى نظام المفتاح المتماثل، ويقصد به أن المرسل والمرسل إليه يستخدمان ذات مفتاح لفك رموز التشفير، وذلك بإرسال المفتاح قبل إرسال الرسائل المشفرة بطريقة أمنة لفك الشفرة.

النظام الثاني: ويسمى نظام المفتاح المتباين، وهو عبارة عن مفتاحين يستخدمان لفك الشفرة بناء على وجود مفتاح للتشفير والأخر لفك الشفرة.

ثانيًا: توفير الحماية الأمنية للمواقع الإلكتروني للمحكمة:

ينبغي توفير الحماية الأمنية للمعلومات والبيانات ضد محاولات الاختراق أو الإتلاف أو التغيير فيها أو التعديل أو التزوير؛ وذلك من خلال المحافظة على سريتها في مراحل تبادل اللوائح والوثائق المتعلقة بأطراف الدعوى القضائية الإلكترونية، وضمان التحقيق وتحديد الأشخاص المخولين بالولوج إلى نظام المعلومات وإتاحة تسجيل الدعاوى القضائية، وتحديد أحقية الاطلاع على الدعاوى والشكاوى كالقضاة والمحامين؛[٤٢] لذلك يتعين اتخاذ جميع ما يلزم من التدابير للحماية ضد الفيروسات وإيجاد جدار ناري للموقع مع إجراء التحديثات اللازمة بانتظام، بهدف ضمان الأمان والسلامة الرقمية.[٤٣]

ثالثًا: اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الأمن السيبراني لشبكات المحكمة الرقمية:

أن الحفاظ على أمن وسرية المعلومات الرقمية والبيانات يحتم على الدولة إنشاء كادر من الأفراد لمواجهة الجريمة المعلوماتية أو تفادي الهاجس الأكبر الذي يواجه المتعاملين بالوسيط الإلكتروني مخافة ضياعها وانتهاك سريتها وأمانها، بالإضافة إلى توفير تقنيات لتشفير البيانات المنقولة من خلال الإنترنت، وبناء برامج مكافحة الفيروسات وجدران الحماية النارية.[٤٤]

ورغبة في التطور والجهود بتوفير بيئة آمنة للبيانات والعمليات الرقمية في المملكة العربية السعودية تم وضع نظام أمني متين يواكب التسارع الكبير في عمليات التحول الرقمي، نتيجة ارتفاع معدلات الهجمات الإلكترونية ومخاطر اختراق البيانات حيث وضعت المملكة العربية السعودية استراتيجيات عدة من خلال الهيئة الوطنية للأمن السيبراني وتنفيذها والإشراف عليها. ووضع النظام القانوني الخاص

---

[٤١]) مراد بنار، **التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية في التشريع المغربي والمقارن** (مجلة القانون والأعمال، جامعة الحسن الأول، المغرب، ع١٧، ٢٠١٨م) ص ٥٤.

[٤٢]) خشاب بدرة، **مرجع سابق**، ٣ص.

[٤٣]) أشرف جودة محمد محمود، **مرجع السابق**، ص٩٠.

[٤٤]) بخات كلتومة، **"التقاضي الالكتروني وانعكاساته في الجزائر"**، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، الجزائر، ٢٠٢٠م، ص ٧٦.

بمكافحة جرائم المعلوماتية والعقوبات المترتبة عليها. والمقصد من ذلك هو تحقيق أمن المعلومات وحماية المصلحة العامة وحماية حقوق الاستخدام المشروع لأجهزة الحاسوب وشبكات المعلومات والأخلاق وحماية الاقتصاد الوطني.[٤٥]

المبحث الثاني

المعوقات التي تواجه المحكمة الرقمية وآفاق تطبيقها

-تمهيد وتقسيم:

على الرغم من تدخل تكنولوجيا المعلومات جميع جوانب الحياة بما في ذلك المنظومة القضائية، إلا أن تطبيق المحاكم الرقمية ما زال يواجه العديد من التحديات؛ نظراً لعدم تعامل الأنظمة القانونية معها بشكل كافٍ.[٤٦]

وتبرز المعوقات القانونية بوضوح في تطبيق المحاكم الرقمية، خاصة في القضايا الجنائية، حيث لا توفر إمكانية إخفاقها في حماية ضمانات المحاكمة العادلة، كحق المتهم في المواجهة وحق الشهود في إدلاء بشهادتهم دون تأثير خارجي، بالإضافة إلى حق المتهم في محاكمة علنية وفرصته في الدفاع من خلال المرافعات الشفوية.[٤٧] وعليه سوف نقسم المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول: معوقات التي تواجه المحكمة الرقمية، والمطلب الثاني: آفاق تطبيق المحاكم الرقمية في بعض في المنظومات القضائية على النحو التالي:

المطلب الأول

معوقات تطبيق المحكمة الرقمية

- تمهيد:

على الرغم ما تتضمنه المحكمة الرقمية من مزايا إلا أن سلبيات تطبيق المحكمة الرقمية سيظل عائقاً من عوائق تطبيقها، ومن أهم تلك العوائق هو انتشار الفيروسات المؤدية إلى إتلاف محتويات الحاسوب والبيانات والسندات ومعطياتها، كما أنه يسهل التمكن من قرصنة وخرق أجهزة الحاسوب، كذلك التخوف من التأثير على ضمانات المحاكمة العادلة خاصة مع عدم الأخذ أو إلغاء أهم مبادئ المحاكمة العادلة

---

[٤٥]) نظام **مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي** الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/١٧) بتأريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ.

[٤٦]) سامي عبد الجبار الخرساني، **"الصعوبات القانونية والعملية في التقاضي عن بعد المغرب نموذجا"**، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، المغرب،٢٠٢١م، ع٢، ص ١٣٢.

[٤٧]) سامي عبد الجبار الخرساني، **المرجع السابق**، ص١٣٣.

مبادئ العلنية والوجاهية والحضورية والتدوين، ومن ثمة التحكم في منطوق الحكم؛ وعلى ذلك أن تطبيق المحكمة الرقمية يطرح عدة إشكاليات قانونية وإجرائية أثبتها الواقع في تطبيق المحكمة في مختلف دول العالم على الصعيد الدولي والوطني.[٤٨] بناء على ذلك تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعيين يبين الأول المحاكمة الرقمية واحترام ضمانات المحاكمة العادلة، ويجسد الفرع الثاني المعوقات التي تواجه تطبيق المحكمة الرقمية.

الفرع الأول

المحاكمة الرقمية واحترام ضمانات المحاكمة العادلة

إن المحاكمة العادلة هي أحد أهم الحقوق الأساسية للإفراد، التي تهدف إلى حمايتهم منذ لحظة القبض إلى تقديمهم للمحاكمة، مع ضمان احترام الضمانات والحقوق المترتبة عليها، والتي يؤدي عدم احترامها إلى انتهاك حقوق الإفراد وحمايتهم.٤٩ وهو ما أكدته النصوص النظامية في المملكة العربية السعودية– والتي تشكلت مرتكزاً تنظيمياً للسياسة الوطنية لتشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة على حد سواه، ومن ضمنها المحاكمة العادلة– فقد نصت المادة الثامنة من النظام الأساسي للحكم على "يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل، والشورى، والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية"،[٥٠] بالإضافة إلى المادة السادسة والعشرون التي نصت على " تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية"، كما أن نجد عدد من نصوص يدعم تطبيق المحكمة الرقمية وتحويل المعاملات والإجراءات إلكترونياً، ومنها ما ورد في المادة الثانية والسبعين من نظام المرافعات الشرعية بقولها "يجوز تدوين بيانات صحف الدعاوى والتبليغات ومحاضر الدعاوى وغير ذلك إلكترونيًا، ويكون لها حكم المحررات المكتوبة، وفقًا لنظام التعاملات الإلكترونية". والمادة السابعة من نظام المحاكم التجارية لقولها" يجوز أن يكون أي من الإجراءات المنصوص عليها في النظام إلكترونيًا، بما في ذلك تقديم الدعاوى والطلبات وقيدها، ونظرها، والترافع عن بُعد، وتبادل المذكرات، والحكم، والاعتراض. وتحدد اللائحة إجراءات إنفاذ أحكام هذه المادة بما في ذلك الأحكام المتعلقة بوقت اتخاذ الإجراء". وهذا ما يستدعي لاستكمال منظومة التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية، وانسجاما مع مقتضيات أحكام نظام التعاملات الإلكترونية السعودي؛ فقد نظم المنظم السعودي حوكمة تضمن تحقيق الضمانات بما يتناسب مع تطور الثورة المعلوماتية والتقاضي الإلكتروني، وذلك على النحو الآتي:

---

[٤٨]) عمارة عبد الحميد، **"التقاضي عن بعد "دراسة مقارنة"**، كلية الحقوق جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠١٨م، ص ٥٨٣.
[٤٩]) إدريس بنشطاب، **المحاكمة عن بعد في ظل جائحة كورونا"** مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، ع٢٢، ٢٠٢٠م، ص ١٨٦.
[٥٠]) نظام **الأساسي للحكم السعودي** الصادر بمرسوم ملكي رقم (أ/٩٠) بتأريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

١. مبدأ المساواة أمام القضاء

إن استخدام آلية التقاضي الإلكتروني من شأنه تحقيق مبدأ المساواة بين المتقاضين، وتدعيماً لذلك ما نصت عليه المادة الثامنة من النظام الأساسي للحكم على أن "يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل، والشورى، والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية".[١] وعليه يجب الاستفادة من كافة الخدمات الإلكترونية دون تميز أو استثناء، وبعيداً عن الاعتبارات الاجتماعية التي قد تأثر سلباً على سير العدالة، كما أن تفعيل المحكمة الرقمية ساعد بشكل كبير من الحد من الفساد الذي قد يجتح العدالة التقليدية، فضلاً عن أن تفعيل المحاكم الرقمية يتميز بالشفافية والمساوة بين المتقاضين، من خلال تقديم الخدمات وتوحيد الخطوات بأسلوب موحد ومتاح لمن يرغب بتقديم شكوى، أو عريضة، وعلى رغم الإيجابيات والامتيازات إلا أنه لم يسلم من سهام النقد؛ باعتبار تهميش الفئة الغير قادرة على استخدام الوسائل التقنية الحديثة بسبب الظروف الاجتماعية أو غيرها.[٢]

٢. مبدأ الحضور والمواجهة

إذا كان الحضور أمام القضاء التقليدي يتم من خلال حضور أطراف الدعوى، سواء الخصوم بأنفسهم أو بوساطة ممثلين عنهم، سواء محامين أو غيرهم إلى قاعة المحكمة والمثول أمام هيئة المحكمة، فإن ذلك لا يشترط الحضور إلى مقر المحكمة في البيئة الرقمية،[٣] كما نلاحظ تحديد شكل الحضور، سواء سواء كان الحضور مادياً أو حضور معنوياً تحت صور الحضور الإلكتروني عبر الوسائل التقنية الحديثة، حيث قد يستفاد من ذلك التأكد من صحة التوكيلات إلكترونياً، واستيفاء حق الدفاع من كلا الأطراف وتمكينهم من الاطلاع على كامل المستندات والمذكرات،[٤] على سبيل ذلك، عندما يتطلب حضور الخبراء أو الشهود أو غيرهم، فيمكن استدعائهم إلكترونياً وهذا يحقق غاية تفعيل المحكمة الرقمية سواء كان الحضور مادياً أو معنوياً.[٥] وهذا ما تضمنته المادة الثامنة والتسعون من نظام الإجراءات الجزائية السعودية بقولها "يستمع المحقق لكل شاهد على انفراد، وله أن يواجه الشهود بعضهم ببعض وبالخصوم"[٦].
وبالخصوم"[٦].

---

١) نظام **الأساسي للحكم السعودي** الصادر بمرسوم ملكي رقم (أ/٩٠) بتأريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.
٢) امهيدي محمد امهيدي الشيباني، **المحاكمة الجنائية عن بعد بين الضرورات والتحديات** (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، ليبيا، ٢٠٢٣)، ص٢٣.
٣) مريم محمد الشامسي، **نظام التقاضي عن بعد وفقا لقانون الإجراءات المدنية الإماراتي**، رسالة ماجستير، جامعة الأمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٢م، ص ٣٠.
٤) للاطلاع على **الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني**، يمكنكم زيارة الموقع الرسمي لوزارة العدل السعودية، استرجاع بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٢٤م. https://www.moj.gov.sa/Documents/ManualForRemoteLitigationV2.pdf
٥) عمر لطيف كريم العبيدي، **التقاضي الالكتروني وآلية التطبيق «دراسة مقارنة»**، مجلة جامعة تكريت، العراق، ع٣، ٢٠١٧م، ص٥٢٤.
٦) نظام **الإجراءات الجزائية السعودي** الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/٢) بتأريخ ١٤٢٥/١/٢٢هـ.

٣. مبدأ علنية وشفوية المحاكمة

إذا كانت جلسات التحقيق الجنائي وإجراءاته تتمتع بالسرية بالنسبة للعامة، فإن الأمر على خلاف ذلك فيما يتعلق بجلسات المحاكمة، حيث إن القاعدة العامة فيها تلزم العلانية، وهو ما أكدته المادة ١٥٤ من نظام الإجراءات الجزائية السعودي بأن "جلسات المحاكم علنية، ويجوز للمحكمة –استثناء– أن تنظر الدعوى كلها أو بعضها في جلسات سرية، أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها مراعاة للأمن أو محافظة على الآداب العامة، أو كان ذلك ضرورياً لإظهار الحقيقة". وهذا يدل على أن العلانية أصل عام والاستثناء لا ينصرف إلى في الحالات التي ذكرت في النص. وأكملت المادة ١٨١ من نظام الإجراءات الجزائية قولها " يتلى الحكم بعد التوقيع عليه ممن أصدره في جلسة علنية، ولو كانت الدعوى نظرت في جلسات سرية، وذلك بحضور أطراف الدعوى...".

وبالطبع تختلف علانية المحكمة الرقمية في جوهرها وأساسها عن علانية المحكمة التقليدية، حيث تم تعريفها بأنها نقل مباشر للمحاكمات وعرضها على موقع خاص بواسطة الوسائل التقنية، يتيح لأي شخص الاطلاع عليها ومشاهدتها من أي مكان مرتبط بالدائرة الخاصة بقاعات المحاكمات. وقد أطلقت وزارة العدل السعودية مشروع "توثيق الجلسات بالصوت والصورة" وتؤكد على التزام الوزارة بتسجيل وحفظ سجلات الترافع عن بعد إلكترونية. وعلما أن مبدأ العلانية يمكن تحقيقه في المحكمة الرقمية وهو حضور الجمهور للجلسات من عدة صور مختلفة منها الحضور في القاعات التي يكون القاضي فيها أو في غرف الخصوم ومتابعة الجلسات وغيرها، كما يسمح للقاضي أن يجعل جلسة المحاكمة سرية وقصرها على الخصوم ومن ينوبهم فقط إذا استدعى الأمر ذلك.[١]

٤. انتهاك الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية

يحتل الحق في الخصوصية أهم أحد الحقوق الأساسية للأفراد. ولا تختلف التشريعات كافة في ضمان حق الشخص في الخصوصية، واعتبارها حق لصيق به له حرمة وقدسية، بل وشرعت العديد من الدساتير والقوانين التي تضمنت النص صراحة على كفالته، وأفردت له الاتفاقيات والمواثيق الدولية نصوصاً تحميه من أي انتهاك أو تعدٍ.

ويزداد التخوف من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في إفصاحها عن البيانات الشخصية، خاصة ما يتعلق بالبيانات الحساسة اللصيقة بالشخص، حتى ولو كان مدان بارتكاب جريمة؛ مما جعل الحاجة الملحة في سن نظام حماية البيانات الشخصية من الانتهاك في المملكة العربية السعودية.[٢]

وقد عُنيت الاعلانات العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان بمبدأ الحق في محاكمة عادلة، باعتباره حق أصيل وطبيعي في مجال حقوق الإنسان، فهو حق لصيق لارتباطه بدولة القانون القائمة على احترام

---

[١] نادية جمال عبد الرحيم أبوطالب، **"إجراءات المحكمة الإلكترونية ومدى قانونية تطبيقها في الأردن"**، مرجع سابق، ص٣٠ وما بعدها.
[٢] نظام **حماية البيانات الشخصية السعودي** الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/١٩) بتأريخ ١٤٤٣/٢/٩هـ.

وحماية حقوق مواطنيها.[1] ونص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحث على التزام بضمانات وحقوق الإفراد فيما يلي: "لكل انسان على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظراً منصفاً وعلنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمه جزائية توجه إلية".[2] وإضافة إلى ذلك، فعند اللجوء إلى استخدام تقنية المحادثات المرئية في الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ فيما يتعلق بضمان تسريع وتسهيل الإجراءات القضائية لم تغفل عن ضرورة احترام القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات في نصوصها، دون أن تمس بحقوق وضمانات المتهم في المحاكمة العادلة.[3]

وفي الحالة التي تتحول فيها المحاكم إلى محاكم ذكية، فسوف تكون المحاكمات عن طريق شاشات افتراضية في قاعة المحكمة، فكيف يتم ضمان مشاركة جميع الأطراف في الرد على الأدلة الإلكترونية واستفسارات المحكمة، وكذلك إعمال تطبيق الحق في المواجهة. فللمتهم الحق في تفنيد الأدلة المعالجة تكنولوجياً والمقدمة ضده، وذلك لتحقيق التوازن الفعّال بين حقوق المتهم في محاكمة عادلة وبين استعانة المحاكم بالخوارزميات الذكية.

والقضاء كغيره من المرافق العمومية للدولة فهو تحاول مواكبة التغيرات والتطورات التي شهدها العالم في مجال تقنية وتطوير قطاع العدالة، وتفعيل التقاضي الإلكتروني في سبيل الاستعانة به باختلاف أنواعه وصوره وطرقه، وذلك عبر مراحل المحاكمة من لحظة رفع الشكوى وتحريك الدعوى حتى إصدار الحكم القضائي الذي يفصل فيها.[4]

الفرع الثاني

التحديات التقنية والإدارية التي تواجه تطبيق المحكمة الرقمية

إن الغاية الرئيسية من استخدام الوسائل الإلكترونية في المنظومات القضائية هو إنجازها بفاعلية أكبر؛ لتحقيق المقصد الذي شُكل من أجله النظام القضائي، فاستخدام الوسائل الإلكترونية ليس هدفًا ذاتيًا يجب التوصل إليه، بل هو وسيلة لتحقيق أهداف أخرى، وعلى الرغم من الإيجابيات التي تقدمها الوسائل الإلكترونية، إلا أنه يجب معالجة السلبيات التي قد تنشأ عنها وإيجاد حلول عملية لتلك التحديات والصعوبات التي تحول دون إتمام العمل إلكتروني. ولعل من أبرز هذه الصعوبات ما يلي[5]:

---

[1]) بخات كلتومة، **"التقاضي الالكتروني وانعكاساته في الجزائر"**، مرجع سابق، ص٦٠.
[2]) **الأعلان العالمي لحقوق الانسان الأمم المتحدة** المادة ١٠.
[3]) بخات كلتومة، **مرجع سابق**، ص٢٤.
[4]) بخات كلتومة، **"التقاضي الالكتروني وانعكاساته في الجزائر"**، مرجع سابق، ص٨.
[5]) مخال الدين عثمان جمان ومحمود علي العمري، **"التقاضي الإلكتروني من خلال رفع الدعوى الإلكترونية"**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، مج٦، ع١٠، ٢٠٢٢م، ص ١٣٥وما بعدها.

أولًا: الصعوبات التقنية: تتصف عمليات التقنية بالدقة والتعقيد الشديد؛ مما يتطلب فهماً متعمقًا لتفاصيل التقنيات المعلوماتية، كي يمكن استخدامها بفعالية قصوى واستمراريها بانسيابية وسلاسة. وهو ما يتطلب تأمين الكوادر التقنية الماهرة بمعرفة التكنولوجيا وأساسياتها. وينبغي أن يتميز المرفق القضائي بخصوصيته وسرعة تنفيذ الإجراءات، بالإضافة إلى التكلفة الباهظة لتوفير الكوادر التقنية المؤهلة والخبرات الأجنبية وتطوير البرمجيات المناسبة لتلبية احتياجاته الفريدة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال.

ولعل من أهم التحديات التقنية عدم توافر الوسائل التقنية الحديثة للتوسع في تطبيق المحاكم الرقمية، والحاجة إلى تطوير البرامج والتطبيقات الرقمية الخاصة بالمنظومات القضائية، كما يتعين الربط الإلكتروني بين المحاكم والجهات المعاونة للقضاء. بحيث ينعكس سهولة الدخول وإتمام الإجراءات القضائية لموقع المحكمة، وهذا ما يتطلب من ميزانيات لإنشاء البنية التحتية وتطويرها. وتعد المحافظة على سرية البيانات من أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه تطبيق المحكمة الرقمية، وبالأخص في ظل كثرة جرائم القرصنة الإلكترونية واحتمالية تغيير وتلاعب بالأدلة لصالح أحد الأطراف، وهذا ما يتوجب وضع تشريع خاص لتنظيم الحماية التقنية الالكترونية.[1]

ثانيًا: الصعوبات القانونية والإدارية: بالرغم من اتخاذ خطوات جدية نحو تطوير منظومة القضاء الرقمي وتعميمها، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه تطبيق المحكمة الرقمية، ومن بينها عدد من الصعوبات القانونية الإدارية والتي نوجزها على النحو الآتي[2]:

١. عدم وجود تشريعات كافية من قوانين وطنية ومعاهدات دولية التي تنظم أحكام التقاضي الإلكتروني، وآلية تطبيق إجراءاتها في المحاكم الرقمية، وأحكامها التي تصدرها، وكيفية تنفيذ تلك الأحكام؛ فعلى الرغم من أن أغلب الدول باتت تواكب مستجدات التقاضي الإلكتروني، إلا إن البعض الآخر يحتاج إلى تدخل تشريعي في ظل غياب النصوص والتنظيم القانوني لعمل المحاكم الرقمية.
٢. وجود الأمية المعلوماتية حول ماهية الوسائل الحديثة وآلية استخدامها، وتتجنب اللجوء إلى استخدامها لفض المنازعات، وعلى ذلك، يتطلب تثقيف قانوني لأفراد المجتمع وعمل برامج توعية بخصوص استخدامها.

---

[1]) محمد فوزي وأحمد البغدادي، **"القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية"**، مرجع سابق، ص١٥٩.
[2]) بحث منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم والسياسية، **التقاضي عن بعد**، بدون اسم مؤلف، ٢٠١٦م، ص ٣٠٦.

٣. انعدام مرونة القضاة في تفسير القواعد القانونية التقليدية لمواكبة مستجدات الحياة العصرية والأنماط القانونية الحديثة للتطور السريع، والتي منها المعاملات الالكترونية، والكتابة الإلكترونية، واستخدام التوقيع الالكتروني.
٤. رفع الدعاوى والشكاوى عن بعد يتطلب ميزانيات ضخمة؛ وذلك لإنشاء البنية التحتية بكافة مستلزماتها من أجهزة وشبكات ومعدات، بالإضافة إلى ذلك تطوير وتثقيف الموارد البشرية من خلال التدريب والتأهيل لموظفي المحكمة.

إلا أنه مع الإصرار على مواكبة التطور التقني نحو تطبيق فكرة التقاضي الإلكتروني أو ما تسمى بالمحكمة الرقمية، فسوف يتم التغلب على صعوبات وعقبات التقنيات الحديثة في القضاء؛ نتيجة للتقدم التكنولوجي وتطور وسائل الاتصال الحديثة، واعتراف دول العالم بمصداقية هذه التقنيات بعد توثيقها؛ مما يساعد على بناء الأسس القانونية والإدارية اللازمة لتطبيق التقنيات الحديثة بنجاح، وتجاوز التحديات التي تواجه تطور الإجراءات القضائية بشكل فعّال[١].

ولعل ما يثبت ذلك ما أقره النظام السعودي تحت مسمى" نظام ناجز" والذي تغلب على المعوقات التقنية التي قد تواجه تطبيق رقمنة نظم العدالة، بإنشاء منصة الخدمات العدلية الإلكترونية (ناجز)، لتوفير جميع الخدمات التي يحتاجها المستفيد من المحاكم وكتابات العدل عبر منصة إلكترونية موحّدة، وتخدم جميـــع المواطنين والمقيمين، تسهيلاً لهم للوصول للخدمات العدلية الإلكترونية بشكل ميسر وسريع.

المطلب الثاني

آفاق تطبيق المحاكم الرقمية في بعض في المنظومات القضائية

- **تمهيد:**

يعد التحول الذكي للنظام القضائي خطوة متقدمة نحو زيادة إنتاجية المحاكم، ورفع كفاءتها وأداة لمكافحة الفساد. ويتضمن التقاضي الإلكتروني عن بعد صورتين أساسيتين من الناحية القانونية المطبقة في مختلف دول العالم، تتمثل الصورة الأولى: في استخدام تقنيات المعلومات والاتصال الإلكتروني لإنجاز الإجراءات القانونية عبر الإنترنت، أما الصورة الثانية: فتتمثل في التحكيم والتقاضي عن بُعد. والتقاضي عن بعد في صورتيه، يضمن عدة ضمانات قضائية من أهمها تبسيط إجراءات التقاضي وتقليل الجهد واختصار الوقت وعدم الانتقال إلى مقر المحكمة في المرافعات والقضاء، كما يساهم في تسريع النطق بالحكم، وتخفيف المشاحنات بين أطراف الدعوى والخصوم.[٢] وسوف نتطرق لأبرز الدول التي أقرت

[١] بحث منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم والسياسية، **مرجع سابق**، ص٣٠٦.
[٢] عمارة عبد الحميد، **"التقاضي عن بعد "دراسة مقارنة"، مرجع سابق**، ص٥٨٣.

تفعيل وتجسيد المحاكم الرقمية على أرض الواقع، سواء في الدول الأجنبية أو العربية التي سعت من خلالها تطوير وتوظيف القواعد العامة لتطبيق إجراءات التقاضي على النحو الآتي:

الفرع الأول

تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في المنظومة القضائية العربية

نتيجة للتطور التكنولوجي في المجتمع، تسارع الدول في تبنى هذا التقدم والعمل على تطوير كوادرها الفنية والإدارية لمواكبته. وذلك من أجل تقديم خدمات متميزة لمواطنيها، ويتعلق اهتمامنا في هذا البحث بتطوير الأنظمة القانونية التقليدية لتكون متوافقة مع أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، وتطوير كل ما يلزم لتحسينها؛ حيث قامت عدد من الدول العربية باتخاذ خطوات كبيرة نحو الانخراط في مجالات المجتمعات المعلوماتية، مع وجود اختلاف في مدى تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين هذه الدول على سبيل المثال وليس الحصر.[١] وسوف نتعرض في هذا الفرع لعدة تجارب على النحو الآتي:

أولًا: النظام في المملكة العربية السعودية

لقد أرست وزارة العدل السعودية جملة من الإجراءات التقاضي الإلكتروني، إذ تعد محكمة جدة أول محكمة في المملكة العربية السعودية تعمل بنظام التقاضي الالكتروني –النظام الشامل– مهمة هذه المحكمة تبدأ من خلال استقبال المعاملات والاستدعاءات بشكل إلكتروني، وتنتهي بإصدار الحكم بطريقة إلكترونية، كما تقوم المحكمة بتلقي أوراق الادعاء من خلال موقعها الإلكتروني، حيث يقوم المدعي بتسجيلها بشكل إلكتروني، ومن ثم متابعة سير الإجراءات بشكل آلي، وتُسجل جلسات التقاضي باستخدام أجهزة الحاسوب، وتُحفظ محاضر الجلسات بطريقة إلكترونية.[٢]

وفي بداية عام ٢٠١٧م، تم تدشين مشروع "محكمة بلا ورق" مشروعًا استراتيجياً لوزارة العدل. فهو منظومة إلكترونية لإدارة مختلف مراحل التنفيذ من خلال نظام تفاعلي متكامل، يتم فيه تقديم الطلب وتتبع مراحله حتى تنفيذ الحكم دون الحاجة لمراجعة المحكمة، إضافة إلى تعزيز صلاحيات القاضي في إنفاذ الحكم من خلال الربط الإلكتروني المباشر مع عدد من جهات التنفيذ، مثل وزارتي التجارة والداخلية ومؤسسة النقد، وغيرها من الجهات الحكومية والخاصة، الذي ساهمت في رفع كفاءة إنفاذ الحكم.[٣]

---

[١] محفوظ عبد القادر، **التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة**، مرجع سابق، ص٩٧٩.

[٢] نواف صالح الزهراني، **المحكمة الإلكترونية في عصر تكنولوجيا معلومات**، جريدة الرياض، استرجاع في تأريخ ٢٤ أبريل ٢٠٢٤م، https://www.alriyadh.com/380971 .

[٣] اطلاع للاطلاع مقال **عام/ مشروع "محكمة بلا ورق" يقود وزارة العدل لحصد جائزة "الأمم المتحدة" للتميز التقني**، استرجاع بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٢٤م، https://www.spa.gov.sa/1633756.

واستكمالاً لمنظومة التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية، وانسجاماً مع مقتضيات أحكام نظام التعاملات الإلكترونية، ونظام المحاكم التجارية، والمادة ٧١ من نظام القضاء، قدمت وزارة العدل السعودية دليلاً إجرائياً لخدمة التقاضي الإلكتروني. والذي أكد بدوره على تحقيق مبدأ المواجهة، حيق يتم من خلال خدمة التقاضي الإلكتروني استيفاء حق الدفاع بتمكين الأطراف من الاطلاع على كامل ما يقدم في القضية، بما في ذلك المذكرات والمستندات التي تقدم أثناء الجلسة أو عند التهيئة والتحضير، ومواجهة الأطراف بها. وتلتزم الوزارة بتسجيل وحفظ سجلات الترافع عن بعد إلكترونياً، ويكون لها صفة السرية، ولا يجوز الاطلاع عليها أو تداولها أو نسخها إلا وفق الأحكام المنصوص عليها نظاماً.[١]

يضاف إلى ذلك أن وزارة العدل السعودية قامت بتطوير التقاضي الإلكتروني من خلال ثلاث خطوات رئيسية، وهي هندسة الإجراءات والتوجه نحو المركزية المعلوماتية، بالإضافة إلى إنشاء البوابات القضائية الإلكترونية.[٢] ومما يلفت النظر في نظام التقاضي االلكتروني السعودي هو اعتماد طريق التبليغ من خلال استعمال الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية، دون الحاج لتبليغ بالطرق التقليدية المعروفة.[٣]

كما اعتمدت وزارة العدل العديد من المبادرات التي تهدف إلى رفع مستوى وكفاءة المنظومة العدلية ومن بين تلك المبادرات التي سنذكرها على سبيل المثال وليس الحصر:[٤]

(أ) **مبادرة الجودة القضائية:** وذلك من خلال عمل استراتيجية للجودة القضائية، وتطوير أسس وقواعد الجودة الموضوعية للقضاء. وتأسيس وحدة للمتابعة بنموذج تشغيلي وإجراءات واضحة ومؤتمتة، وتطوير خدمات التحقق من جودة الأحكام للقضايا الكترونياً بمختلف أنواعها؛ لتسهيل وتسريع تنفيذ ومراقبة الأعمال، ورفع الموثوقية ومواكبة التحول الرقمي، مما يعكس ثقة المستفيدين في قيم العدالة والانصاف ومحتوى الأحكام الصادرة من مسوغات ومسببات وموافقات لمتطلبات الدعوى.

(ب) **مبادرة استغلال البنية التحتية المعلوماتية:** والتي تهدف إلى دراسة البنية التحتية المعلوماتية؛ لتحديد كيفية استثمار البيانات المتوفرة لدى الوزارة في تطوير خدمات نوعية، لمختلف الجهات المستفيدة والمتعاملة مع وزارة العدل والتي تحقق إيرادات مالية للوزارة. وتتيح المبادرة البحث عن البيانات (مثل البيانات العقارية، وبيانات الوكالات، والمعلومات القضائية من الدعاوى وطلبات التنفيذ كمعلومات ائتمانية وغيرها) عبر مجموعة متنوعة من الأدوات، مع تقديم خدمات مثل تعلم الآلة، والذكاء الاصطناعي، لاكتشاف أنماط جديدة من البيانات.

---

[١]) راجع الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني، وزارة العدل السعودية www.moj.gov.com

[٢]) قصي مجبل شنون الساعدي، **التقاضي الالكتروني** (مجلة ميسان للدراسات الالكترونية، جامعة ميسان، ٢٠١٩م) ص٣٩٣.

[٣]) محفوظ عبد القادر، **مرجع سابق**، ص٩٨٠.

[٤]) الموقع الرسمي **لوزارة العدل السعودية**، استرجاع بتاريخ ١٣ إبريل ٢٠٢٤م، https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/vision2030/Pages/Initiative.aspx

(ج) مبادرة رقمنة أرشيف الثروة العقارية: وذلك من خلال رقمنه كافة الوثائق العقارية، من خلال أرشفتها بمسحها ضوئياً وقولبة بياناتها إلكترونياً، وتطوير كافة الإجراءات والنماذج المتعلقة بها، (مثل الضبوط والسجلات والمعاملات العقارية) عبر تحول رقمي شامل.

(د) مبادرة تطوير الممكنات العدلية المعرفية: تهدف هذه المبادرة إلى تفعيل منظومة إدارة البيانات العدلية، من خلال تطوير وبناء استراتيجية وحوكمة البيانات العدلية، وبناء نظام إلكتروني للبيانات وأدوات مراقبة جودتها. كذلك تهدف المبادرة لإنشاء وحدة التحليل والتنبؤ وبناء النماذج التحليلية والتنبؤية الوصفية والنوعية وتطوير نظام إلكتروني؛ لتفعيل نماذج تحليل البيانات وعمليات التنبؤ المستقبلية، ومعالجة وتحليل البيانات والتي تساهم في رفع مستوى الشفافية، والاستفادة القصوى من البيانات العدلية للمستفيد سواء داخل المرافق العدلية أو رحلته الإلكترونية.

ثانيًا: التحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

صدر بموجب القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ٢٠١٩م، الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية. ولكي يتم تطبيق نظام التقاضي عن بعد في مرحلة المحاكمة، يتعين أن يوافق عليها رئيس الجهة التي تسعى إلى ذلك. وفي مرحلة المحاكمة، يكون ذلك بموافقة رئيس المحكمة بناء على طلب رئيس الدائرة.[١] وجواز تقديم المذاكرات والمستندات إلكترونياً لهيئة المحكمة كما نص في المادة الثامنة من ذات القرار "١. يجوز للمحامي تقديم مذكراته ومستنداته الإلكترونية لهيئة المحكمة عبر البريد الإلكتروني الرسمي للمحكمة، ويجب عليه التواصل مع أمين السر عبر هذا البريد لتأكيد استلام ما أرسله اليه من مذكرات ومستندات.٢. يتلقى أمين السر طلبات المحامين ومذاكراتهم ومستنداتهم الإلكترونية أثناء وبعد الجلسة عن بعد بحسب الأحوال، وذلك عبر البريد الإلكتروني الرسمي للمحكمة المختصة. ويتولى إرسال تلك الملفات إلكترونياً عبر البريد الإلكتروني الى هيئة المحكمة".[٢] كما من الأحكام الجزائية الإلكترونية الإمارتية ما تم نصه في المادة الرابعة عشر من ذات القرار ٢٥٩ على "مع عدم الإخلال بالقواعد والأحكام المنصوص عليها في المادة (٢١٨) من القانون، تكون المداولة في المحاكمات عن بعد، بين القضاة الذين سمعوا المرافعة مجتمعين سرية، وذلك عن طريق موقع إلكتروني مؤمن خاص توفره المحكمة، ولا يجوز لغيرهم الولوج أو الدخول عليه".

كما قامت الحكومية المحلية في إمارة دبي الإمارتية بإطلاق الموقع الرسمي الالكتروني (www.dxbpp.gov.ae)، هذا الموقع مخصص لاستقبال شكاوى المتقاضين وتيسير إجراءات التقاضي، ويتكون النظام من موقع إلكتروني يسمح للمستخدمين بالوصول المستمر إلى المعلومات حول الدعاوى المقدمة إلى محاكم دبي. كما يمكن للمحامين والمواطنين تقديم الطلبات المختلفة المتعلقة

---

[١] مادة ٣ من **قرار وزير العدل بدولة الإمارات** رقم ٢٥٩ لسنة ٢٠١٩م.
[٢] **قرار وزير العدل بدولة الإمارات** رقم ٢٥٩ لسنة ٢٠١٩م.

بالدعاوى، حيث يمّكن المحامين إرسال لوائح الدعوى مباشرة إلى القسم المسؤول عن تسجيل الدعاوى ودفع الرسوم عبر وسائل الدفع الإلكتروني؛ بالإضافة إلى ذلك، يمكن للأطراف المتقاضين متابعة الدعاوى ومعرفة تفاصيل الجلسات بعد انتهائها بدون الحاجة لمراجعة المحامين للحصول على ذلك، ويقدم هذا النظام خدمات قانونية أخرى مثل البحث عن التشريعات والأحكام للحصول على المعلومات القانونية المتعلقة، بما في ذلك التشريعات النافذة في دبي والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى أحكام محكمة الاستئناف والتمييز الإماراتية.[1]

ثالثًا: التقاضي الإلكتروني في المغرب

أنشأت وزارة العدل المغربية موقعها الرسمي الإلكتروني (www.justica.gov.ma)، حيث توفر البوابة الإلكترونية في المغرب وسيلة للوصول إلى التنظيم القضائي والتعرف عليه، وتمكن المستخدمين من الوصول إلى معلومات المحاكم ومراكز التتبع والتحليل للشكاوى، وتتيح للمواطنين تقديم شكاويهم وتظلماتهم إلى وزارة العدل من خلال البوابة دون الحاجة إلى زيارة مقر المحكمة؛ يلاحظ أن المشرع المغربي قد أولى اهتماماً بالمستندات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، حيث اعترف بهما من خلال قانون التبادل الإلكتروني للوثائق الرقمية، الذي حدد النظام القانوني الذي يطبق على تبادل المعلومات القانونية بطريقة إلكترونية ويعتمد على المعادلة بين الوثائق الورقية وتلك المحررة بشكل إلكتروني، بالإضافة إلى التوقيع الإلكتروني.[2] وهو بناء على مشروع قانون المسطرة المدنية المغربي في صيغته الجديدة على إدماج وسائل التواصل الإلكتروني في الإجراءات القضائية وتوظيف التبادل الإلكتروني وتعامل المحاكم مع الأطراف والمفوضين القضائيين ومنهم المحامين والخبراء، كما خصص مشروع القانون مواد ونصوص على رقمنة المساطر والإجراءات القضائية و احدث منصة إلكترونية للإجراءات القضائية والمساطر أمام المحاكم وأطلق عليها "المنصة الإلكتروني لتدبير الملفات والقضايا والإجراءات القضائية"[3]

الفرع الثاني

تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في المنظومات القضائية الأجنبية

أصبح التوجه نحو الاندماج التدريجي في عالم المعلوماتية أمراً لا مفر منه للشعوب حول العالم، حيث يعد التحول نتيجة حتمية لمواكبة التطور التقني والتكنولوجي على نطاق عالمي ودولي، وهو ما سندرجه من خلال الأنظمة التي طبقت وأقرت في أنظمتها القضائية التحول الرقمي ومن أهمها: الولايات

---

[1]) قصي مجبل شنون الساعدي، **مرجع سابق**، ص٣٩٣.
[2]) محفوظ عبد القادر، **مرجع سابق**، ص٩٨٠ وما بعدها.
[3]) اطلاع مقال جمال أمدوري، **هذه تفاصيل إدماج "التقاضي الإلكتروني" في الإجراءات القضائية المدنية بالمغرب**، استرجاع بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٢٤م، https://al3omk.com/865702.html.

المتحدة الأمريكية، والصين وسنغافورة وغيرها من الدول التي وضعت الحجر الأساسي لتطبيق التقاضي عن بعد،[١] وسنذكر بعد الأنظمة على سبيل المثال لا الحصر وهي كالآتي:

أولًا: المحكمة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في مجال صناعة البرمجيات وأنظمة التشغيل، مما جعلها تتمتع بتجربة وخبرة كبيرة في مجال التقاضي الإلكتروني؛ وذلك يعود إلى الدور البارز الذي لعبته الجهات الحكومية وكليات الحقوق والمراكز والمحامون في تعزيز وتطوير هذا النظام. فقد بدأ التقاضي الإلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية في ولاية كاليفورنيا، حيث أطلق المكتب الإداري للمحاكم مشروع محاكمة الملفات الإلكترونية والتقنية في عام ٢٠٠٣م. وفي نفس العام، اعتمد المجلس القضائي لولاية كاليفورنيا قانوناً ينظم دفع الرسوم الإلكترونية ويسمح للمحاكم بتلقي تسجيلات الدعاوى المدنية والردود عليها عبر الإنترنت. تم تعميم نظام التقاضي الإلكتروني في باقي الولايات الأمريكية، بما في ذلك ولاية بنسلفانيا وولاية نيويورك، حيث تم تبني التكنولوجيا في بعض الإجراءات القضائية لحل النزاعات عبر وسائل الاتصال المختلفة.[٢]

كما يتم استخدام نظام eDiscovery في محاكم الولايات المتحدة الأمريكي، والمسمى بنظام "الاكتشاف الإلكتروني"، والذي يساعد على اكتشاف أكبر قدر من المعلومات الإلكترونية قبل بدء إجراءات المحاكمة، فمن خلال أتمتة عملية الاكتشاف، يمكن للمحاكم تحسين الكفاءة وضمان الامتثال للالتزامات القانونية والتنظيمية، فضلاً عن توفير استخدام التحليلات المتقدمة وتقديم رؤى مميزة في المسائل القانونية المعقدة.[٣]

ثانيًا: تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في الصين

تعد جمهورية الصين أولى الدول التي قامت بأتمتة نظامها العدلي، حيث شهد النظام القانوني والقضائي في الصين عدداً من الإصلاحات، التي تهدف إلى الإصلاح القضائي وتحويل السلطة القضائية إلى مؤسسة أكثر فعالية، وكفاءة، ومهنية. ولتعزيز ذلك بدأت المحاكم الصينية في أتمتة إجراءاتها القضائية، عن طريق دمج تكنولوجيا المعلومات في جميع جوانب عملها، وأطلقوا على ذلك ما يسمى بمصطلح "المحكمة الذكية".[٤]

---

[١]) عمارة عبد الحميد، **"التقاضي عن بعد "دراسة مقارنة"، مرجع سابق**، ص٥٨٤.
[٢]) درّار عبد الهادي ولوزاني ليندة، **"التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية من زاوية القانوني "**، جامعة جيلالي ليابس، الجزائر، ٢٠١٩م، ص ١٧.
[٣]) ميادة المحروقي، **"القاضي الروبوت وتطور أنظمة العدالة نحو الخوارزمية"**، مرجع سابق، ص ٣٥.
[٤]) نفس **المرجع السابق**، ص ٣٧.

وطبق نظام المحكمة الرقمية في مدينة "زييو" الواقعة في إقليم "شاندونج" تعتمد على برنامج حاسوبي متطور، يقوم بحفظ القوانين والأنظمة النافذة والسوابق القضائية، وتبدأ الدعوى القضائية أمام المحكمة الرقمية وتقدم الدفاع والادعاء للدعوى والرد عليها ومطالبهم على قرصين مضغوطين، يملكان السعة ذاتها، ثم تدخل بيانات القرصين إلى البرنامج الحاسوبي لغرض المحاكمة الرقمية بينهما، كما يمّكن أن يطلب رأي القاضي البشري بخصوص بعض المسائل الخاصة أو المتعلقة بالنواحي الإنسانية قبل أن يتم بإصدار الحكم والعقوبات المفروضة.[١]

ووفقاً لأحدث خطة تنمية لمعلوماتية المحاكم الشعبية ٢٠١٩-٢٠٢٣م، اتجهت ٩٥% من المحاكم ببناء قاعات خدمات التقاضي المحوسبة، مما يوفر تجربة قضائية رقمية بالكامل لمستخدمي المحاكم بما فيهم المتقاضين والمحامين. وبما في ذلك العناصر الإدارية المختلفة داخل السلطة القضائية، كإدارة شؤون الموظفين وإدارة توزيع القضايا، حيث أصبحت أكثر من ٩٠ % من المحاكم رقمية في جميع أنحاء الصين بحلول عام ٢٠٢٤م.[٢]

ثالثًا: تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في سنغافورة

تأسست أول محكمة عبر الإنترنت في سنغافورة عام ٢٠٠٠م، وكانت مختصة بتسوية النزاعات المتعلقة بالأعمال والتجارة الإلكترونية عبر الوسائط الإلكترونية، ويتماشى هذا النوع من المحاكم مع جهود الدولة لتحقيق مكانتها الريادية عالميًا وإقليميًا في مجال التجارة الإلكترونية وتقديم الخدمات، بالتعاون مع عدة جهات قانونية مثل وزارة العدل ومركز فض النزاعات والمجلس التنموي والاقتصادي والمركز الدولي للوساطة. كما تتيح هذه المحاكم إجراءات مجانية للمدعيين، حيث يقوم المدعي بتقديم استمارة بياناته على موقع المحكمة الرقمية، ومن ثم يتلقى رقماً لقضيته، وثم ترسل المحكمة الإشعارات إلى المدعى عليه خلال ثلاثة أيام من استلام الدعوى؛ إذا قبل المدعى عليه التقاضي أمام هذه المحكمة، يقوم بتقديم استمارته ودفوعه خلال أربعة أسابيع من تاريخ استلامه للائحة الدعوى، وفي حالة عدم قبوله أو عدم رده في المهلة المحددة، يتم شطب الدعوى، يتولى المحكم المختص فصل النزاعات في زمن محدد، وقد تقترح المحكمة حلولًا للخصوم أو تطلب وثائق معينة أو تستعين بخبراء قانونيين خارجيين في إجراءات التحكيم.[٣]

وفي الوقت الحالي، أصبح استخدام التقنية ضرورة ملحة نظراً للفوائد العديدة التي تقدمها، كتوفير الوقت وتقليل التكاليف والحفاظ على السرية وغيرها من الجوانب الإيجابية؛ فعدم التحول إلى إجراءات

---

[١] خشاب بدرة، **"المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي"**، مرجع سابق، ص٢١.
[٢] ميادة المحروقي، **"القاضي الروبوت وتطور أنظمة العدالة نحو الخوارزمية"**، مرجع سابق، ص ٤٠.
[٣] أشرف جودة محمد محمود، **"المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي"**، مرجع سابق، ص٣٨.

التقاضي الإلكترونية يمكن أن يؤدي إلى بطء في العملية وعدم فعالية الأحكام، وتكديس القضايا أمام المحاكم. كون التحول الرقمي المعزز بتقنيات الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة، يعد خطوة جيدة لصناعة قانون الغد، واستشراف مستقبل العدالة الشفافة والمنصفة.

الخاتمة

لا شك أن تطبيق المحكمة الرقمية خطوة نحو تحقيق العدالة الإجرائية بصورة أكثر فاعلية من التقاضي التقليدي، كما أنه يساهم في إنجاز أكبر عدد من الدعاوى والفصل فيها بأسرع وقت، بما يخدم تعزيز قيم العدالة والشفافية من خلال رفع جودة العملية العدلية، ورفع مستوى دعم القرار فيها، فضلاً عن توفير الوقت والجهد والمال بما يحقق خفض مصروفات الخزانة العامة للدولة، ولما يحقق احتياجات المتقاضين والمحامين لعدالة سريعة وناجزة وشفافة وغير متحيزة، ومتاحة عن بعد على مدار الساعة، فكل ذلك يسهل من رحلة المتقاضين وسرعة وصولهم إلى جلسات المحاكم من أي مكان وفي أي وقت، بل وتتيح للأطراف إبداء أقوالهم وطلباتهم بطريقة رقمية، مختصرة لكثير من الإجراءات والجهى. وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات، وتقديم العديد من المقترحات على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

١.أن مصطلح المحكمة الرقمية يعد من المصطلحات والمفاهيم الحديثة التي ظهرت قبيل سنوات قريبة، وهو عبارة عن تنظيم تقني معلوماتي يهدف إلى تمكين الأطراف المتنازعة من تسجيل مطالبهم وتقديم الأدلة، كما يمكنهم من حضور جلسات المحكمة عبر وسائل الاتصال الإلكتروني، بهدف تحقيق عدالة قضائية شفافة وفعّالة، وتنفيذ الأحكام بوسائل حديثة من خلال التكنولوجيا الرقمية.

٢.تتميز المحكمة الرقمية بمقومات عديدة منها: سرعة الإجراءات القضائية وإلغاء النظام الورقي واستبداله بالمعاملات الإلكترونية، والتخلص من مستودعات التخزين، تقليل التكاليف وتخفيف الضغط على القضاء، كما أنها تعزز الراحة للمتقاضين ومن ينوبهم.

٣.توجد عدد من المعوقات التي تواجه المنظومات القضائية أثناء استخدام وسائل الاتصال الحديثة في بعض إجراءات المحاكمة الرقمية في أداء الشهود شهادتهم أو في التبليغات، كضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات، وتعرض الشبكات إلى معوقات التي ترتبط بها أجهزة الاتصال للقرصنة الإلكترونية، أو الفيروسات.

٤. اعتماد المحاكم على الأنظمة الذكية يسفر عن وجود قدرة هائلة استباقية لنتائج الدعاوى القضائية، ووضع مؤشرات أكثر دقة في تحديد مصير الدعاوى القضائية

٥. أن إجراءات التحقيق الجزائي الإلكتروني لا تختلف كثيراً عن إجراءات التحقيق التقليدية في مباشرة التحقيق واستجواب المتهم والشهود والخبراء وتدوين محضر التحقيق والتوقيع عليه إلكترونياً، إلا أن

الإجراءات التقنية تتفوق عن الإجراءات التقليدية في سرعة إنجاز الفصل في الدعاوى وتوفير الوقت والجهد، وضمان عدالة شفافة ومنصفة.

٦. سيكون للعدالة الرقمية دوراً بارزاً في معالجة الفساد، والحد من أشكاله وصوره، وإصدار أحكاماً أكثر انسجاماً مع متطلبات العدالة. وهو ما تسعى إليه المملكة العربية السعودية، كونه يشكل عائقاً أمام تقدم الدول ونهوضها، لما له من انتهاك للقيم والعدالة وإعاقة النمو الاقتصادي وسيادة القانون.

ثانياً: التوصيات:

١- توفير البنية التحتية ومستلزمات التشغيل والأنظمة والبرامج والتطبيقات الرقمية المتكاملة لدعم سياسة التحول الرقمي.

٢- دعم الابتكار والإبداع في استخدام تكنولوجيا الاتصالات، بهدف تطوير وتيسير الدورة القضائية، وبما يشتمل على رفع كفاءة الموارد البشرية للنهوض بمنظومة التحول الرقمي.

٣- نشر تعميم التحول الرقمي بمفهومه الصحيح لدى المواطنين، والعمل على محو الأمية الرقمية لكل ذي مصلحة.

٤- ترسيخ الدور القيادي والإداري للقضاء لأهمية العمل باستراتيجية التحول الرقمي، والعمل على تنظيم هيكلة العاملين في مجال القضاء الإلكتروني وتحديد أدوارهم وسياسات عملهم.

٥- إعداد نظام إلكتروني موحد يسمح بتداول الدعوى الجزائية بعد قيد المحضر بأقسام الشرطة مروراً بالنيابة العامة، ثم محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف، وذلك على نحو يمّكن من رصد الأحكام الجنائية الصادرة من المحاكم وتيسير أمر تنفيذها من جهات إنفاذ القانون.

٦- التركيز على العنصر البشري في الجهاز القضائي وزيادة أعداد العاملين وتأهيلهم لأداء المهام بفاعلية، بالإضافة إلى دراسة وتقييم وتطوير نظام العدالة الجنائية بمراجعة الأنظمة المقارنة المبتكرة في هذا المجال، ليكونوا قاطرة التطوير المنشود.

٧- ضرورة إيلاء التشريعات أهمية خاصة لتأمين الجوانب التقنية للتقاضي الإلكتروني بما يضمن دقة الإجراءات القضائية وسريتها وحسن سيرها.

٨- ميكنة المحاكم وربطها إلكترونياً بالوزارات والجهات المعنية ذات الصلة لتحقيق العدالة الناجزة.

ثالثاً: المقترحات:

نقترح بعد إنهاء هذه الدراسة العمل على ما يلي:

١- إنشاء مركز دفاع إلكتروني للدولة، حيث يخصص هذا المركز ويعمل على التصدي لأي تهديدات سيبرانية، يكون هدفها الاعتداء على بيانات المحاكم والمتقاضين إضراراً بمصلحة الدولة.

٢- تعزيز البنية التحتية الإلكترونية لمواجهة تهديدات المتسللين، وذلك عن طريق إنشاء مستودع رقمي رئيسي للدولة، يعمل بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة، فضلاً عن إيجاد مستودع رقمي في كل مؤسسة مستقل وتابع للمستودع الرئيسي..

٣- تحديد أوجه الاستفادة من الأنظمة والبرامج والوسائل الرقمية قبل تصميمها وتصنيفها، بحسب أولويات مستخدميها ومتلقي الخدمات الرقمية، مع ضرورة أن يتم ذلك بالاعتماد على آراء الخبراء والمتخصصين في مجال نظم المعلومات.

٤- دعوة شركات تكنولوجيا المعلومات ودعمهم؛ لتطوير أنظمة تساعد القضاة والمحامين في اقتصار الوقت والجهد في المهام المتكررة، خاصة ما يتعلق بالأنظمة القادرة على التنبؤ بنتائج العمليات والحلول للقضايا المتشابهة.

٥- ميكنة عملية التقاضي في المحاكم بما فيها تجديد التوقيف الاحتياطي عن بعد، وذلك باستخدام شبكات تلفزيونية مغلقة ومؤمنة بين المحاكم والسجون، مما يسمح بنظر المحاكم تجديد مدد التوقيف الاحتياطي، عبر فيديو مرتبط بالسجون العمومية والمركزية، بحيث يمكن التواصل بين المتهم ومحاميه وقاضية.

٦- إنشاء منصة للمحامي الإلكتروني، والذي يمكن من خلالها تبادل المستندات والإجراءات مع المحاكم عبر الوسائط الإلكترونية.

٧- إنشاء منصة في المحاكم الشرعية والأسرية، لتقديم الاستشارات الأسرية الذكية، فعن طريق تلك المنصة يتم تقديم القضاة والاستشاريون استشارات إلكترونية مكتوبة أو مسجلة صوتياً بحسب الحالات المعروضة عليهم.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

- **القرآن الكريم**
- **المعاجم**
  - أحمد مختار عبد الحميد عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، (عالم الكتب،٢٠٠٨).
  - عبد الغني أبو العزم، **معجم الغني** (المكتبة الشاملة الذهبية، الرباط: مؤسسة الغني للنشر، مج ٢، ٢٠١٣م)
- **الكتب القانونية:**
  - أحمد عبد الباسط نصر، **التقاضي في المحاكم الالكترونية ونظم تطوير العدالة الرقمية** (مؤسسة الموفرة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٢٣).
  - أحمد عزت أنور، **المحكمة الإلكترونية وأثرها في تحقيق العدالة الإجرائية** (جامعة عين شمس: مركز بحوث الشرق الأوسط، ع ٩٠، ٢٠٢٣).
  - أمير فرج يوسف، **المحاكم الإلكترونية المعلوماتية والتقاضي الإلكتروني** (المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٤).
  - حازم محمد الشرعة، **التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية** (دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠).
  - حسين خليل ويوسف عواض، **التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية بين النظرية والتطبيق** (دار الفكر والقانون، المنصورة، ٢٠٢٠).
  - محمد علي سويلم، **التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية في المواد الجنائية** (دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠).

- **البحوث القانونية:**

- أحمد عزت أنور، **المحكمة الإلكترونية وأثرها في تحقيق العدالة الإجرائية** (مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، ع٩٠، ٢٠٢٣).
- إدريس بنشطاب، **المحاكمة عن بعد في ظل جائحة كورونا** (مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، ع٢٢، ٢٠٢٠).
- أسعد فاضل منديل، **التقاضي عن بعد** (مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العراق، ٢٠١٤، مج ١، ع ٢١).
- أشرف جودة محمد محمود، **المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي** (مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، مصر، ع٣٥، ٢٠٢٠).
- امهيدي محمد امهيدي الشيباني، **المحاكمة الجنائية عن بعد بين الضرورات والتحديات** (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، ليبيا، ٢٠٢٣).
- إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي، **التقاضي عن بعد «دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي»** (مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة نجران، ١٤٤١).
- جاد الله الإدريسي، **التقاضي الرقمي والمحاكمة الافتراضية** (مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، المغرب، ٢٠٢٢).
- درّار عبد الهادي ولوزاني ليندة، **التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية من زاوية القانوني** (جامعة جيلالي ليابس، الجزائر،٢٠١٩).
- رباب محمود عامر، **التقاضي في المحكمة الإلكترونية** (مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإسلامية، جامعة الكوفة، مج١٣، ع٢٥، ٢٠١٩).
- سامي عبد الجبار الخرساني، **الصعوبات القانونية والعملية في التقاضي عن بعد المغرب نموذجا** (مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، المغرب،٢٠٢١، ع٢).
- صفاء أوتاني، **المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)** (جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج ٢٨ ع١ ٢٠١٢).
- عادل بن علي الأحمري، **التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة** (المجلة العربية للنشر العلمي، ع٦٣، ٢٠٢٤).
- عمارة عبد الحميد، **التقاضي عن بعد** "**دراسة مقارنة**" (كلية الحقوق جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠١٨).
- عمر لطيف كريم العبيدي، **التقاضي االلكتروني وآلية التطبيق «دراسة مقارنة»** (مجلة جامعة تكريت، العراق، ع٣، ٢٠١٧).

- قصي مجبل شنون الساعدي، **التقاضي االلكتروني** (مجلة ميسان للدراسات االلكترونية، جامعة ميسان، ٢٠١٩).
- محفوظ عبد القادر، **التقاضي اإللكتروني في التشريعات المقارنة**، (المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مج١٢، ع٠٣، ٢٠٢١).
- محمد فوزي وأحمد البغدادي، **القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية** (مجلة بنها للعلوم الإنسانية، ع ١. ج ٢. ٢٠٢٢).
- مخال الدين عثمان جمان ومحمود علي العمري، **التقاضي اإللكتروني من خالل رفع الدعوى اإللكترونية** (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، مج٦، ع١٠، ٢٠٢٢).
- مراد بنار، **التقاضي عبر الوسائط اإللكترونية في التشريع المغربي والمقارن** (مجلة القانون والأعمال، جامعة الحسن الأول، المغرب، ع١٧، ٢٠١٨).
- ميادة المحروقي، "**القاضي الروبوت وتطور أنظمة العدالة نحو الخوارزمية**"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السنوي الثالث والعشرون- "الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن الحادي والعشرين"، مجلة كلية الحقوق- جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية، في الفترة من ٢١-٢٢ إبريل ٢٠٢٤م.
- نجاة زعزوعة وليلى بن قلة **المحكمة االلكترونية بين المفهوم والتطبيق** (مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج٤، ع٢، ٢٠٢١).
- هادي الكعبي ونصيف الكرعاوي، **مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته** (مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، ع١، ٢٠١٦).

- **الرسائل العلمية:**

- بحث منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم والسياسية، التقاضي عن بعد (٢٠١٦).
- بخات كلتومة، "التقاضي االلكتروني وانعكاساته في الجزائر"، (رسالة ماجستير، جامعة الدكتور موالي الطاهر، الجزائر، ٢٠٢٠م)
- بن دادي هشام وسعيدات عبد القادر معمر، رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف (رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ٢٠٢٢).
- جدعان نايف عبد الله الشمري، الاثبات بالسجلات الإلكترونية في القضايا الحقوقية في القانون الأردني والنظام السعودي (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠١٢).
- حمزة فوزي عبد الرحيم حوامدة، **المشكلات العملية للمحكمة اإللكترونية في الدعاوي الجزائية** (رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ٢٠٢٢).

- خشاب بدرة، **التقاضي الإلكتروني** (رسالة ماجستير، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، ٢٠٢٢).
- مريم محمد الشامسي، **نظام التقاضي عن بعد وفقا لقانون الإجراءات المدنية الإماراتي،** (رسالة ماجستير، جامعة الأمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٢).
- نادية جمال عبد الرحيم أبوطالب، **إجراءات المحكمة الإلكترونية ومدى قانونية تطبيقها في الأردن** (رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، ٢٠١٨).

- **الأنظمة القضائية**

- نظام **الإجراءات الجزائية السعودي** الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/٢) بتأريخ ١٤٢٥/١/٢٢هـ.
- نظام **الأساسي للحكم السعودي** الصادر بمرسوم ملكي رقم (أ/٩٠) بتأريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.
- نظام **التعاملات الإلكترونية السعودي** الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/١٨) بتأريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ.
- نظام **العمل السعودي** الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/٥١) بتأريخ ١٤٢٦/٨/٢٣هـ.
- نظام **حماية البيانات الشخصية السعودي** الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/١٩) بتأريخ ١٤٤٣/٢/٩هـ.
- نظام **مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي** الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/١٧) بتأريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ.

- **مراجع انجليزية:**

- El-mahrouk, Mayada Moustafa. **"Remote Conduct of Criminal Proceedings by Means of Audio-visual Communication and the Guarantees of Fair Trial"** Russian Law Journal, Vol. 11 No. 3 (2023). https://www.russianlawjournal.org/index.php/journal/article/view/997

- **مواقع إلكترونية:**

- الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني، يمكنكم زيارة الموقع الرسمي لوزارة العدل السعودية، استرجاع بتاريخ ١٥ أبريل ٢٠٢٤م. https://www.moj.gov.sa/Documents/ManualForRemoteLitigationV2.pdf
- الموقع الرسمي **لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م**، استرجاع في تأريخ ٤ أبريل ٢٠٢٤م: https://www.vision2030.gov.sa/ar/
- الموقع الرسمي **لوزارة العدل في دولة الإمارات العربية المتحدة،** https://www.moj.gov.ae/

- موقع المنصة الوطنية الموحدة، استرجاع بتاريخ ٢٣ إبريل ٢٠٢٤م، https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/content/news/newsDetails/13102010%201/!ut/p/z1/jZDLCsIwEEV_xR-Q3EnT6ra2voI1lj6s2Ug21oJWEVH8e0MRQcXq7AbOucxcplnBdG0uVWnO1aE2O7uvtLeWi74gH6T6iIeIg5BmDk8B5bFlA8xpiAkJUhB8hDgM_bmbkqTcY_of_wkoxx1YIOopP8kJcP_z8WV8_PITc2LyF2Rb4KcoiEqmj-a87Vb15sAKcggchA7ZK_RrhhpLYTMo467MgUA8gLai3hI-m2iAlleP-ywrrjcH1bS8A7RBdKQ!/dz/d5/L2dBISEvZ0FBIS9nQSEh
- موقع وزارة العدل السعودية، https://www.moj.gov.sa/
- نواف صالح الزهراني، **المحكمة الإلكترونية في عصر تكنولوجيا معلومات**، جريدة الرياض، استرجاع في تأريخ ٢٤ أبريل ٢٠٢٤م، https://www.alriyadh.com/380971 .